مقتطف الصحف الصهيونية

الثلاثاء 5 آذار 2024

مقالات وتقارير

جيروزاليم بوست: نحن بحاجة للحديث عن حل الدولتين – رأي

بقلم إيلي بوده

لقد كان إنشاء دولة فلسطينية سمة من سمات الخطاب الإسرائيلي منذ التسعينيات، وقد أعرب غالبية رؤساء الوزراء عن استعدادهم للموافقة عليها، في ظل ظروف معينة. ففي الفترة التي سبقت 7 أكتوبر/تشرين الأول، كانت مسألة العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، وبالتأكيد فكرة الدولة الفلسطينية، غائبة عن الأجندة السياسية والإعلامية. لقد أيقظ الهجوم القاتل الذي شنته حماس هذا النمر النائم. وكانت إدارة بايدن من بين أوائل الذين أثاروا هذه القضية، وربما تخطط للاعتراف من جانب واحد بالدولة الفلسطينية كجزء من خطتها "لليوم التالي" للحرب في غزة. وقد سارع رئيس الوزراء نتنياهو وكبار الوزراء في حكومته، وكذلك سياسيون من الوسط السياسي، إلى التنديد بهذه الفكرة باعتبارها تشكل "هدية للإرهاب". من المقبول عمومًا أن الكثيرين في المجتمع اليهودي الإسرائيلي يعارضون بشدة قيام دولة فلسطينية، خاصة بعد أحداث 7 أكتوبر.

كانت فكرة إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود محددة جانبًا بارزًا في الخطاب الإسرائيلي منذ التسعينيات. ورغم أنه لم يتم تحديد ذلك صراحة في اتفاقيات أوسلو، إلا أن المفاوضات اللاحقة كانت تهدف باستمرار إلى تحقيق هذا الهدف. ومن الجدير بالذكر أن كل رؤساء الوزراء الإسرائيليين تقريباً منذ ذلك الحين، بما في ذلك شيمون بيريز، وإيهود باراك، وبنيامين نتنياهو، وإيهود أولمرت، وأرييل شارون، أعربوا علناً أو سراً عن موافقتهم على فكرة إقامة دولة فلسطينية.

وفي حين أن الاستعداد للموافقة على دولة فلسطينية منزوعة السلاح قد لا يكون مفاجئاً بالنسبة لزعماء مثل بيريز وأولمرت الذين دعوا إلى التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين والعالم العربي، فربما يكون الأمر الأكثر لفتاً للنظر هو أن باراك وشارون، وحتى نتنياهو، كل منهم على استعداد لقبوله. لأسباب خاصة، أعربوا أيضًا عن تأييدهم لهذا المفهوم. تم التوقيع على اتفاقيات أوسلو عام 1993 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، حيث ترأس الرئيس بيل كلينتون حفل البيت الأبيض.

والواقع أن باراك، الذي لعب دوراً مهماً في صياغة السرد القائل بعدم وجود "شريك" على الجانب الفلسطيني، اقترح في عام 2000، أثناء محادثات كامب ديفيد، إقامة دولة فلسطينية تضم 91% من الضفة الغربية. وبعد عقد من الزمن، وأثناء عمله كوزير للدفاع في حكومة نتنياهو، أكد باراك على أهمية التواصل الإقليمي للدولة الفلسطينية المستقبلية، بما في ذلك ربط الضفة الغربية بغزة. وأعرب شارون عن تأييده لقيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح

ومن المثير للدهشة، وعلى النقيض من موقفه السابق، أن شارون أعرب في عام 2001 عن دعمه لقيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح. علاوة على ذلك، قاد في عام 2005 عملية فك الارتباط من غزة، والتي تضمنت تفكيك المستوطنات الإسرائيلية وسحب الوجود العسكري من القطاع.

وعلى الرغم من النفي العلني، فقد تم تنفيذ فك الارتباط بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية. ومن الممكن أن يكون ذلك جزءاً من رؤية شارون الكبرى المتمثلة في الانسحاب من جزء كبير من الضفة الغربية وتسهيل إقامة دولة فلسطينية. وأكد دانييل كيرتزر، السفير الأمريكي السابق لدى إسرائيل، في مقابلة أجريت معه أن شارون عرض عليه خرائط تحدد خطط المزيد من الانسحابات. ومن جانبه، أدلى نتنياهو بتصريحات داعمة لحل الدولتين في مناسبات متعددة طوال حياته السياسية.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك خطابه الذي ألقاه عام 2009 في جامعة بار إيلان، حيث أعرب عن استعداده للنظر في اتفاق سلام مستقبلي يتضمن إنشاء دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانب إسرائيل.

والأقل شهرة هي المحادثات السرية التي يسرها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في عام 2014، والتي وافق خلالها نتنياهو على قبول خط 1967، مع عمليات عسكرية إقليمية متفق عليها بشكل متبادل، كأساس للمفاوضات مقابل الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كدولة. -دولة الشعب اليهودي. إلا أن نتنياهو نفى هذه التقارير.

ومن الجدير بالذكر أن الوعد سراً ثم إنكار القيام بذلك هو سمة متكررة في سلوك نتنياهو. وهكذا، على سبيل المثال، أعرب في حالتين على الأقل عن استعداده للموافقة على انسحاب كامل من هضبة الجولان. حدث ذلك خلال المفاوضات السرية التي أجريت مع الرئيس السوري آنذاك حافظ الأسد عام 1998، بوساطة الملياردير اليهودي رون لاودر؛ ومرة أخرى خلال المفاوضات السرية مع الرئيس السوري الحالي بشار الأسد بين عامي 2009 و2011، بوساطة الدبلوماسي الأمريكي فريدريك سي هوف، المبعوث الأمريكي الخاص آنذاك إلى سوريا.

ما الذي دفع كل رئيس وزراء إسرائيلي تقريباً، في وقت أو آخر، إلى الإعراب عن استعداده للموافقة على إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح؟ قد يكون أحد الإجابات هو الاستجابة للضغوط الخارجية، وخاصة من الولايات المتحدة، عندما أتيحت الفرص التاريخية لدفع العملية السياسية ولم يرغب رئيس الوزراء الحالي في أن يُنظر إليه على أنه معرقل.

والاحتمال الآخر هو السياسة الداخلية: حاجة رؤساء الوزراء الإسرائيليين الماسة إلى البقاء السياسي (وربما يصل الأمر إلى حد الهوس)، الأمر الذي يتطلب منهم تجنب اتخاذ القرارات التي قد تؤدي إلى تحطيم الائتلافات الحكومية الحساسة. وبناء على ذلك، فإن رئيس الوزراء يشبه ريشة الطقس، يغير اتجاهه استجابة للرياح السياسية السائدة. أو على حد تعبير هنري كيسنجر الشهير: "ليس لدى إسرائيل سياسة خارجية، بل سياسة داخلية فقط".

شارون وحده هو الذي تجرأ حقاً على خرق التقاليد والوقوف ضد قطيعه، فترك الليكود وأسس حزب كاديما.

والاحتمال الثالث، والذي لا يؤخذ على محمل الجد في كثير من الأحيان، هو أن رؤساء الوزراء هؤلاء، أو على الأقل بعضهم، كانوا يعتقدون حقًا وصدقًا أن الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح هي الحل الصحيح.

على أية حال، كانت فكرة إنشاء دولة فلسطينية سمة من سمات السياسة والخطاب الإسرائيلي منذ التسعينيات، وقد أعرب غالبية رؤساء الوزراء منذ ذلك الحين عن استعدادهم للموافقة على هذه النتيجة في ظل ظروف معينة.

إن إحياء هذا الخطاب في أعقاب هجوم 7 أكتوبر لا ينبغي أن يكون سببا للقلق في المجتمع اليهودي في إسرائيل. إنه يمثل فرصة لمعالجة مشكلة مؤلمة نعيشها منذ ما يقرب من قرن من الزمان.

نحن بحاجة إلى قادة شجعان وذوي رؤية، على جانبي الصراع، على استعداد لقيادتنا (بدلاً من أن يُقادوا) إلى مستقبل أفضل.

* * *

جيروزاليم بوست: معاداة السامية تزداد سوءًا في العالم، بما في ذلك في إسرائيل - رأي

بقلم مارتن أولينر

سيكون ذلك تحديًا، لكنني أصلي من أجل أن يظل شعب إسرائيل متحدًا ضد أعدائنا ويهزمهم في إسرائيل وفي العالم. قبل ما يقرب من 50 عاما، مزق الرئيس حاييم هرتسوغ آنذاك قرارا معاديا للسامية في الأمم المتحدة أعلن أن الصهيونية عنصرية. ولإثبات مدى ضآلة التغيير منذ ذلك الحين، لولا استخدام الولايات المتحدة حق النقض، لكان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أصدر قرارًا معاديًا للسامية بشكل هزلي في 20 فبراير 2024. لقد تكثفت معاداة السامية في إسرائيل وفي جميع أنحاء العالم، ومن المؤسف أنها ستزداد سوءًا.

لنبدأ بإسرائيل. كل تسلل وقتل واغتصاب واختطاف في 7 أكتوبر كان عملاً من أعمال معاداة السامية. وكذلك الأمر بالنسبة للصواريخ الـ 13000 التي تم إطلاقها من غزة منذ ذلك الحين، وكل صاروخ وطائرة بدون طيار تم إطلاقها من لبنان.

يتمتع شعب جنوب إسرائيل بقدرة مذهلة على الصمود، لكن الكثير منهم ما زالوا لا ينتقدون معاداة السامية التي أبداها أصدقائهم السابقون في غزة والعالم العربي.

لقد ثبت أن أعضاء الجناح اليساري في المجتمعات الزراعية في محيط غزة كانوا مخطئين بشأن نوايا جيرانهم في السابع من أكتوبر/تشرين الأول. والآن حان الوقت للبدء في مواجهة الواقع. ومنذ انسحاب إسرائيل بشكل غير حكيم من غزة في عام 2005، فإن الأشياء الوحيدة التي لم تحلق فوق السياج إلى داخل إسرائيل هي حمائم السلام.تم حرق العديد من "حمائم" السلام في منازلهم في المجتمعات الحدودية مع غزة، بما في ذلك ناشطة السلام المخضرمة فيفيان سيلفر من كيبوتس بئيري، التي احترقت رفاتها لدرجة أن التعرف عليها استغرق شهورًا.

ما الذي يخلق بيئات معادية للسامية؟

ورغم أن نهاية الحرب مع حماس قد تكون في الأفق، إلا أن الحرب المبررة مع حزب الله لم تصل بعد إلى ذروتها على الرغم من إفراغ شمال إسرائيل من سكانه لعدة أشهر. وكما غضت إسرائيل الطرف عن تكديس حماس للأسلحة والذي كان لا بد من إزالتها في نهاية المطاف، فإن الترسانة الأكبر كثيراً الموجودة في لبنان لا يمكن تجاهلها، والحرب للقضاء على هذا التهديد المستمر لإسرائيل أمر لا مفر منه. ومن المؤسف أنه من غير المرجح أن ينجح قرار مجلس الأمن رقم 1701 في نزع سلاح حزب الله، على الرغم من بذل قصارى جهدنا.

إن أهداف حزب الله هي إبادة جماعية ومعادية للسامية، وأي مطالبة من المجتمع الدولي بأن تجلس إسرائيل بصمت أمام مثل هذا التهديد الخطير على حدودها تشكل مشكلة. وكذلك الأمر بالنسبة لكل قرارات مجلس المدينة، من سان فرانسيسكو إلى شيكاغو، التي تطالب بوقف إطلاق النار قبل عودة الرهائن إلى ديارهم.

كانت معاداة السامية التي أطلت برأسها القبيح في الولايات المتحدة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، كامنة تحت السطح لعقود من الزمن، ولم يبذل الزعماء اليهود الأميركيون ما يكفي من الجهد لوقفها. وكان ينبغي عليهم أن يروا كيف كان طلاب جامعة كولومبيا، البروفيسور إدوارد سعيد، المعروف بمناهضته لإسرائيل، يسيطرون على أقسام دراسات الشرق الأوسط في الجامعات في جميع أنحاء البلاد، بتمويل من الأموال القطرية. لقد خلق أتباعهم معًا ثقافة معاداة السامية ومعاداة أمريكا.

والآن، يجد الطلاب اليهود أنفسهم مرعوبين في أفضل الجامعات الأمريكية. منذ 7 أكتوبر، واجهوا العنف الجسدي والتهديدات والترهيب، وللأسف، لا توجد نهاية في الأفق.

حفيدي، الذي كان يرأس منظمة مؤيدة لإسرائيل في جامعة كورنيل، انتقل من مدرسة Ivy League إلى جامعة يشيفا اليهودية بالكامل لأنه لم يعد يشعر بالأمان بسبب معاداة السامية التي واجهها من زملائه الطلاب والمعلمين.

كشف مقال قوي بقلم الأستاذة السابقة بجامعة هارفارد روث ويس، نُشر في مجلة كومنتاري، كيف أن جهود الجامعة المرموقة لتحقيق التنوع والإنصاف والشمول وغيرها من القرارات قد ساهمت في ترسيخ معاداة السامية لسنوات عديدة. DEI هي معاداة السامية واليهود يعانون منها في جميع أنحاء أمريكا. لا تخطئ؛ وطالما أن DEI موجودة، فلن يتم استعادة الحياة الجامعية التقليدية. وتم أخيرًا عزل كلودين جاي من منصبها كرئيسة لجامعة هارفارد، لكنها لا تزال تجني مليون دولار سنويًا كأستاذة. وفي الوقت نفسه، تظل وظائف الأكاديميين اليهود معرضة للخطر إذا امتنعوا عن التحدث علناً ضد إسرائيل.

لقد عقدت المنظمات اليهودية تحالفات على مدى عقود مع العديد من القضايا التقدمية والليبرالية، إلا أن معظم تلك التحالفات تبخرت بين عشية وضحاها في 7 أكتوبر عندما تخلت العديد من الجماعات التقدمية عن اليهود وانحازت إلى عدوهم الذي يمارس الإبادة الجماعية.
عندما قررت حكومة قطر التفوق على المانحين من الخريجين اليهود وتقديم مليارات الدولارات للجامعات والمؤسسات، شعر هؤلاء بالحرية في إظهار معاداتهم للسامية. فلا عجب أنه لم يتم استدعاء القطريين بما فيه الكفاية لكونهم رعاة حماس وممولي مجزرة 7 أكتوبر. مواردهم غير محدودة ومخالبهم بعيدة المدى. وكما هو الحال مع تهديدات حماس وحزب الله، فقد عرفنا عن النفوذ القطري منذ 20 عامًا ولم نفعل شيئًا حيال ذلك؛ بينما استثمر النظام تريليونات في معاداة السامية. كنا

نعلم أن أفضل الجامعات الأمريكية لديها فروع في الدوحة، وتتمتع بنفوذ غير مسبوق في كل مستويات التعليم تقريبًا. ويتعين على أميركا أن تستيقظ وتدرك أن قطر ليست جزءاً من الحل لأي مشكلة، بل هي السبب في العديد من القضايا الصعبة التي تواجه الولايات المتحدة في أيامنا هذه.

وبمباركة إسرائيل، تقدم قطر 320 مليون دولار سنويا لحماس و800 مليون دولار للسلطة الفلسطينية. وبدلاً من الكشف عن مدى وقاحة قطر أمام العالم، ترتكب الولايات المتحدة وإسرائيل خطأً باستخدام الوسطاء القطريين للتفاوض على اتفاق لوقف إطلاق النار. وكان من الممكن أن تكون الإمارات العربية المتحدة، التي قامت بتطبيع العلاقات مع إسرائيل من خلال اتفاقيات إبراهيم ولم تمول حماس، خياراً أكثر منطقية. إذا لم تغير الولايات المتحدة وإسرائيل مسارهما، فمن المرجح للأسف أن نفوذ قطر وأموالها سوف ينمو. وسوف تستمر قناتا الجزيرة و+AJ، وهما وسائل الإعلام الرسمية القطرية، في تسميم العقول الغربية إذا لم يتم طردهما من إسرائيل والولايات المتحدة، كما كان ينبغي أن يحدثا منذ وقت طويل.

يجب على الولايات المتحدة تكثيف تعاونها مع دولة الإمارات التي غيرت مناهجها المدرسية للقضاء على معاداة السامية وتشجيع التسامح، على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات إبراهام. إن ما نفذته دولة الإمارات يمكن أن يكون نموذجًا لإعادة الإعمار التعليمي الأساسي في غزة. ومن الممكن أن يسترشد بهذه العملية معهد الثقافة من أجل السلام، المكرس لتعزيز التفاهم والتسامح والسلام بين الثقافات والمجتمعات المتنوعة في مختلف أنحاء العالم.

وقد يستغرق الأمر 20 عاماً لغرس ثقافة السلام بدلاً من معاداة السامية التي تم تدريسها على مدى السنوات العشرين الماضية. عندما تنتهي الحرب سيكون الوقت المثالي لبدء العملية في غزة. وينبغي أن تكون إعادة إعمار غزة مشروطة بإعادة بناء التعليم، لأنه إذا لم يحدث ذلك، فسوف تندلع المزيد من الحروب التي ستؤدي إلى انهيار الكثير مما سيتم إعادة بنائه مرة أخرى.

توفر اتفاقيات إبراهيم منصة للمؤسسات والمنظمات التعليمية لتطوير البرامج التي تعزز التفاهم والتقدير الثقافي. ومن خلال تضمين مناهج دراسية حول تاريخ وعادات ومعتقدات الدول المجاورة، يمكن للمعلمين مساعدة الأجيال القادمة على النمو بمنظور أكثر انفتاحًا وتعاطفًا مع التنوع في المنطقة. كما قطعت الاتفاقيات شوطا طويلا نحو إنهاء آفة معاداة السامية، بعد أن أصبحت كراهية اليهود في جميع أنحاء العالم العربي أمرا مفروغا منه.

من الجيد أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو انتقد معاداة السامية للرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا. لكن معاداة السامية الأيرلندية التي سادت خلال الأعوام الخمسة والسبعين الماضية كان ينبغي أيضاً التنديد بها.

ويجب ألا يكون هناك أي تسامح مطلقاً مع كلا النوعين من معاداة السامية، في إسرائيل وأميركا. يجب علينا أن نفضح ولا نتسامح مطلقًا مع أي شخص متورط في أي عمل معاد للسامية، من إيران إلى أيرلندا إلى البرازيل. لمحاربة معاداة السامية بشكل صحيح، علينا أن نكون متحدين. في طريقي للتحدث في الكنيست الأسبوع الماضي، مررت بسيارتي بجوار الشمعدان عبر الشارع. الشمعدان موجود لأنه رمز الوحدة. في خيمة الاجتماع، كان الشيء الوحيد الذي قال الله أنه يجب أن يكون

مصنوعًا من قطعة واحدة صلبة من الذهب الخالص. سيكون ذلك تحديًا، لكنني أصلي من أجل أن يظل شعب إسرائيل متحدًا ضد أعدائنا ويهزمهم في إسرائيل وفي جميع أنحاء العالم.

* * *

جيروزاليم بوست: الحوثيون يحتجزون العالم فدية من خلال هجمات البحر الأحمر- رأي

بقلم نيفيل تيلر

وعندما ينتهي الصراع بين إسرائيل وحماس في غزة، كما ينبغي له أن ينتهي في نهاية المطاف، فقد يغتنم الحوثيون الفرصة للانسحاب من احتجاز العالم للفدية. ويعمل الحوثيون - الذين يعلن علمهم، من بين أمور أخرى، "الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود" - من الجزء الغربي من اليمن الذي استولوا عليه من الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً - والتي تتألف من مؤسسات الدولة اليمنية المعترف بها من قبل الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً. المجتمع الدولي منذ فبراير/شباط 2015. وهي منطقة ذات كثافة سكانية جيدة، موطن العاصمة صنعاء، ولها شريط ساحلي طويل على البحر الأحمر، بما في ذلك ميناء الحديدة الحيوي.

على مدى السنوات العشر الماضية، انخرط الحوثيون، العازمون على بسط قبضتهم على البلاد بأكملها، في حرب أدت حتى الآن، على الرغم من جهود الوساطة السلمية حسنة النية، إلى طريق مسدود فعلي. ونتيجة لذلك، تراجعت مكانتهم بين اليمنيين الذين تعرضوا لضغوط شديدة في الآونة الأخيرة، وكانوا يتنافسون على الدعم الشعبي ضد الحرس الثوري الإيراني والبطل الرئيسي الآخر في الصراعات السياسية في اليمن – ما يسمى بالمجلس الانتقالي الجنوبي. وضع عيدروس الزبيدي، الذي أسس المجلس الانتقالي الجنوبي ورئيسه، نصب عينيه إنشاء دولة مستقلة في جنوب اليمن. ومع انتشار أخبار الهجوم، أعلن الحوثيون - الذين لم يحتاجوا إلى الكثير من التحفيز من دافعيهم الإيرانيين منذ فبراير/شباط 2015 - الحرب على إسرائيل دعماً لها.

ولا شك أن الحوثيين استمروا في التخطيط لسلسلة من الهجمات على إسرائيل، بناءً على طلب إيران. ولم يسير كل شيء حسب الخطة. واعترضت البحرية الأمريكية ثلاثة صواريخ كروز أطلقت من اليمن في 19 أكتوبر/تشرين الأول. يبدو أن هجومًا بطائرة بدون طيار بدأ في 28 أكتوبر/تشرين الأول، خرج عن مساره وأدى إلى انفجارات في مصر.ومنذ ذلك الحين، بدأ الحوثيون، بدعوى أنهم يعملون على إجبار المجتمع الدولي على وقف الهجوم الإسرائيلي على غزة، حملة من الهجمات الصاروخية والهجمات المسلحة بطائرات بدون طيار على السفن التجارية التي تعبر البحر الأحمر. ولم تفعل عملية "حارس الازدهار"، وهي تحالف أمني بحري يضم أكثر من 20 دولة، أنشأته الولايات المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2023، أي شيء لردعهم، كما لم يفعل نشر قوات الاتحاد الأوروبي، أو حتى القوات البحرية الصينية قبالة سواحل اليمن.

حملة لردع الحوثيين

في منتصف يناير/كانون الثاني، عقب أكثر من 20 هجوماً للحوثيين على السفن التجارية، قادت الولايات المتحدة والمملكة

المتحدة حملة ضمت 14 دولة "لتقليل وردع" هجمات الحوثيين من خلال ضرب منشآت إطلاق وتخزين الصواريخ والطائرات بدون طيار التابعة للحوثيين، وتوسيع نطاق هذه الحملة لتشمل الأهداف المرتبطة بها مثل منشآت الرادار والدفاع الجوي. وعندما ثبت أن هذا أيضًا غير فعال، بدأوا في أواخر يناير بمهاجمة أسلحة الحوثيين التي كانت معدة لإطلاقها ضد السفن التجارية. بحلول أوائل فبراير/شباط، دمرت الضربات التي قادتها الولايات المتحدة أكثر من 100 صاروخ وإطلاق، بما في ذلك صواريخ مضادة للسفن، وطائرات بدون طيار، ورادارات، وطائرات بدون طيار محمولة بالمياه، وغيرها من المعدات.

ومهما كان تأثير ذلك على القدرة العسكرية الإجمالية للحوثيين، لم يكن هناك انخفاض ملحوظ في عملياتهم القتالية. لقد صعدوا، إذا حدث أي شيء، من نشاطهم العدواني. في 18 فبراير/شباط، قاموا بأول ضربة لهم ضد طاقم سفينة بحرية تجارية، مما أجبرهم على ترك السفينة. بعد تعرضها لصاروخ، غرقت السفينة روبيمار التي ترفع علم بليز والمسجلة في المملكة المتحدة في الثالث من مارس/آذار.

وقد دفعت هجمات الحوثيين، التي تهدد حرية الملاحة والتجارة العالمية، العديد من خطوط الشحن إلى اتخاذ الطريق الأطول بين أوروبا والشرق الأقصى حول جنوب أفريقيا، وتجنب البحر الأحمر وقناة السويس. وفقا للأمم المتحدة، شهدت قناة السويس في النصف الأول من فبراير، انخفاضا بنسبة 42٪ في العبور الشهري وانخفاضا بنسبة 82٪ في حمولة الحاويات مقارنة بذروتها في عام 2023. وفي الوقت نفسه، قامت السفن التجارية بتغيير مسارها إلى رأس المال البشري. "الأمل الجيد" لمدة شهرين تقريبًا، مما أدى إلى مضاعفة عمليات عبور السفن في المنطقة وزيادة بنسبة 75٪ في حجم التجارة. يمكن أن تؤدي إعادة توجيه حركة المرور البحرية بهذه الطريقة إلى إضافة 12 إلى 20 يومًا إلى الرحلة.

ولا يزال فشل القوى العسكرية الرائدة في العالم في ردع الحوثيين يفتقر إلى تفسير مقنع. ولا يوجد دليل على أن الحوثيين قد حصلوا على الإمدادات من إيران، بعد تدهور معداتهم العسكرية بسبب الإجراءات الغربية. اعترض التحالف البحري الذي تقوده الولايات المتحدة العديد من الشحنات القادمة من إيران، لكن ما إذا كانت الشحنات الإضافية إلى الحوثيين تتسلل أم لا، فلا يزال غير معروف. وربما كان المخزون الأصلي للحوثيين من الأسلحة أعلى بكثير مما كان مقدرا في الأصل

كيف ينبغي للغرب أن يتصرف؟ أحد الأساليب قيد الدراسة هو التركيز على إحياء محادثات السلام بين الأطراف المتحاربة في اليمن، والضغط من أجل التوصل إلى تسوية سياسية تشمل إنهاء هجمات الحوثيين على الشحن في البحر الأحمر. والأمر الآخر هو تصعيد الهجمات على الآلة العسكرية الحوثية برمتها وهزيمتها بالقوة الساحقة. أما الكيفية التي يمكن أن تتصرف بها إيران في مثل هذا السيناريو فهو أمر غير معروف إلى حد كبير.

يعتقد مركز صوفان، وهو مركز أبحاث وأبحاث أمريكي مستقل غير ربحي، أنه اعتبارًا من نهاية فبراير، اكتسبت الدعوات في واشنطن لتصعيد كبير بشكل مباشر ضد قوات الحوثيين في اليمن زخمًا. ويذكر أن خبراء بارزين وبعض المسؤولين الأمريكيين السابقين "يطالبون بدعم الولايات المتحدة للعمليات القتالية البرية ضد الحوثيين باعتبارها الوسيلة الوحيدة لإجبار الحركة على تغيير سياساتها". وتتمثل الحجة في أن الولايات المتحدة وحلفائها سيتعين عليهم التهديد بشيء أكثر قيمة بالنسبة للحوثيين من الهيبة التي يستمدونها من مهاجمة السفن التجارية. والشيء الوحيد الذي يصل إلى هذه العتبة هو سيطرة

الحوثيين على الأراضي اليمنية. وبالتالي، يتم النظر في تعزيز القوات المناهضة للحوثيين المنخرطة في الحرب الأهلية بشكل كبير. ومن المقدر أن دعم الهجوم المباشر على الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون سوف ينطوي على العديد من المخاطر. والأهم من ذلك هو أنه سيزيد من بؤس السكان اليمنيين، الذين هم بالفعل ضحايا لكارثة إنسانية هائلة.ولكن على الرغم من العواقب السلبية، يعتقد مركز صوفان أن التهديد المتصور الذي يشكله الحوثيون الآن على المصالح الحيوية للولايات المتحدة والغربية يضمن عمليا أن الدعوات إلى بديل للنهج الحالي ستستمر في جمع القوة.

هناك بصيص من الأمل. وعندما ينتهي الصراع بين إسرائيل وحماس في غزة، كما ينبغي له أن ينتهي في نهاية المطاف، فقد يغتنم الحوثيون الفرصة للانسحاب من احتجاز العالم فدية.

* * *

إسرائيل اليوم: إسرائيل على مفترق سبع مسائل حاسمة

بقلم يوآف ليمور

توجد إسرائيل في مفترق طرق: للقرارات التي تقف أمامها في الفترة القريبة القادمة ستكون تداعيات دراماتيكية. فهي ستؤثر بشكل مباشر على مستقبل الحرب في غزة وعلى تطور المعركة في الشمال ويحتمل أيضاً على مستقبل إسرائيل كلها بسنوات طويلة إلى الأمام. سبع مسائل كهذه تتطلب الآن قراراً.

الأولى، موضوع المخطوفين، وإمكانية صفقة أخرى تؤدي إلى تحرير العشرات منهم.

لقد اتهمت إسرائيل حماس بطرح شروط متعذرة تخرب على فرص الوصول إلى توافق، لكن الإدارة الأميركية – التي تتوسط بين الطرفين – ألمحت في الأيام الأخيرة إل أن إسرائيل أيضا تصعب التقدم في الاتصالات.

إن تفويت الفرصة الحالية لن يغتفر: إسرائيل تركت المخطوفين لمصيرهم في 7 أكتوبر، ومحظور عليها أن تتركهم مرة أخرى.

القرار الثاني، يتعلق بالعملية في رفح ويرتبط بموضوع المخطوفين. إذا تحققت صفقة، فإنها ستتضمن وقف نار لنحو ستة أسابيع. بمعنى أنه في أثناء شهر رمضان سيكون هدوء في غزة وإذا لم تتحقق الصفقة، فإن إسرائيل ستكون مطالبة بإن تحسم متى وكيف تعمل في رفح. التحدي العسكري الذي تقف أمامه في المدينة هامشي مقارنة بالتحديين الآخرين: منع المس بالعلاقات مع مصر، ونقل 1.4 مليون فلسطيني يتركزون في رفح وفي محيطها.

القرار الثالث، يرتبط هو الآخر بالقرارين الأولين، لكنه يوجد على انقطاع عنهما: المسألة الإنسانية، الفشل في إدخال الغذاء الأسبوع الماضي والذي تطور إلى مصيبة قتل فيها عشرات الفلسطينيين، وأدى إلى نقد حاد لإسرائيل وإلى مطالب بزيادة المساعدات. إنزال المساعدات الأميركية يدل على قطيعة متزايدة وخطيرة بين واشنطن والقدس، من شأنها أن تتواصل في شكل طلب لوقف النار، سيخرب على الجهد الإسرائيلي لإنهاء هزيمة حماس.

كل المسائل مرتبطة

القرار الرابع، يتعلق بمستقبل القطاع. أزمة المساعدات تدل على الحاجة للعثور على جهة ما تعالج احتياجات السكان وإلا فان المسؤولية ستقع على إسرائيل (أو تبقى في أيدي حماس). إسرائيل ستكون مطالبة بأن تحسم "إذا كانت ستستجيب

للعرض الأميركي لصفقة واسعة تتضمن نقل الصلاحيات في غزة إلى السلطة الفلسطينية وكذا اتفاق مع السعودية ودول إسلامية أخرى، أو رفضه بثمن أزمة دولية وإقليمية حادة وعلامات استفهام على مستقبل القطاع.

القرار الخامس، يتعلق بالمعركة في الشمال. القتال في الميدان يتصاعد كل يوم. وبغياب تقدم في الاتصالات لتسوية سياسية من شأن إسرائيل أن تتدهور إلى حرب واسعة. ولهذا الغرض تحتاج إلى شرعية دولية، تنقصها الآن. هذه المسألة دراماتيكية في ضوء الأزمة المتصاعدة بعشرات آلاف المخلَوْن من الشمال الذين لم تقدم لهم بعد جواب مناسب في شكل إقامة مديرية خاصة.

القرار السادس، هو ما العمل في شهر رمضان، الذي سيبدأ في نهاية الأسبوع القادم. المسألة الأكثر إلحاحاً هي الحرم، الذي يشكل احتمالاً دائماً للاشتعال. كما أن شؤون الفلسطينيين في الضفة يوجب جواباً. هل يسمح بدخول منضبط للعمال إلى إسرائيل بالنظر إلى تهديدات الإرهاب من جهة والحاجة لتوفير عمل ورزق من جهة أخرى.

القرار السابق، هو سياسي، حول قانون التجنيد. الحكومة لم يعد يمكنها أن تتملص من الاهتمام في هذا الموضوع.

حتى لو أعطتها المحكمة العليا تمديداً إضافياً فهي ملزمة بقرارات قيمية.

الثمن الذي يجبيه القتال في غزة وفي الشمال واحتياجات الأمن القرى توجب من عموم السكان في الدولة المساهمة بنصيبهم.

ما كان لم يعد يمكنه أن يكون؛ اذا لم تعمل الحكومة بمبادرتها على مخطط إطار لحل متفق عليه من شأنها أن تكتشف أنه نشأ قاسم مشترك جديد لاحتجاج شعبي واسع.

لم يسبق لإسرائيل في تاريخها أن كانت مطالبة بأن تتخذ كل هذا القدر الكبير من القرارات الدراماتيكية في آن واحد.

فهي توجب إجماعا سياسياً واسعاً وثقة جماهيرية عظيمة بقرارات الحكومة. لشدة القلق، فإن سياسيينا ينشغلون بشؤون كبرى ويفقدون بسرعة القليل من الائتمان الجماهيري الذي كان لقراراتهم.

والأمثلة لا تنقص: من السلوك السائب لوزير الأمن القومي في كل مسألة تقريباً، عبر الأموال الائتلافية والإدارة الفاشلة من جانب وزير المالية للازمة الاقتصادية، وحتى قرار وزير التعليم إلغاء جائزة إسرائيل.

هذا الموضوع مثير للحفيظة على نحو خاص، لثلاثة أسباب: الأول، أن العلم والبحث يتواصلان وجديران بالاعتراف؛ الثاني، لأن من هو مسؤول عن تعليم أبنائنا يكذب دون أن يرف له جفن؛ والثالث، لأنه تتكاثر المؤشرات على أن الجائزة ألغيت لأنه كان هناك من يريد أن يمنعها عن إيال فالتمان – المستحدث، الأب الثاكل والمعارض الحاد لرئيس الوزراء.

إن تراكم هذه المواضيع وفقدان الائتمان في البلاد وفي العالم يوجبان من رئيس الوزراء والحكومة الصحوة فوراً والتذكر بأن الدولة تسبق مصالحهم السياسية.

إن ثمن الامتناع عن ذلك أو الاختيار غير الصحيح من شأنه أن يكون باهظاً.

* * *

اسرائيل اليوم: مشرعون مسيحيون يستجيبون لدعوة إسرائيل لتفكيك الأونروا

بقلم إتجار ليفكوفيتس

"لا يمكن للأونروا أبدا أن تكون جزءا من حل طويل الأمد للصراع لأنها في جوهرها تسعى إلى إدامة الصراع."

قامت مجموعة من 20 برلمانيًا من العالم يوم الأحد بزيارة مجتمع زراعي إسرائيلي على الحدود مع غزة، والذي تضرر بشدة من هجوم حماس في 7 أكتوبر، ودعوا حكوماتهم إلى وقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وتفكيكها.) بسبب علاقاتها بالإرهاب الفلسطيني.

ويأتي الإعلان الواضح الذي أصدره المشرعون من 19 دولة في نهاية الأسبوع بعد أن أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيدفع للأونروا 50 مليون يورو (54 مليون دولار) على الرغم من المخاوف الدولية المتزايدة بشأن وكالة الأمم المتحدة الملوثة بالإرهاب.

وأظهر تقرير استخباراتي إسرائيلي مذهل، تمت مشاركته مع الإدارة الأمريكية، أن العشرات من موظفي الأونروا شاركوا بنشاط في هجوم حماس، في حين أن 10٪ من موظفي الوكالة البالغ عددهم 13 ألف موظف في غزة هم أعضاء في حماس. ودفع هذا الكشف ما يقرب من 20 دولة، بقيادة الولايات المتحدة وألمانيا، أكبر الجهات المانحة للأونروا، إلى تعليق مساهماتها للوكالة والتي يبلغ مجموعها 438 مليون دولار، أو أكثر من نصف التمويل المتوقع لهذا العام. وفي حين توقف التمويل الأمريكي للأونروا إلى الأبد في أعقاب تشريع أصدره الكونجرس، فقد تم اتخاذ قرار الاتحاد الأوروبي باستئناف التمويل بعد أن وافقت الوكالة على السماح للخبراء المعينين من قبل الاتحاد الأوروبي بمراجعة الطريقة التي تقوم بها بفحص الموظفين لتحديد المتطرفين.

مشاهد 7 أكتوبر

أثناء السير عبر "نقطة الصفر" على أراضي كيبوتس كفار عزة، حيث لا تزال الصفوف الأنيقة من المنازل المحترقة والمسودة توضح المذبحة التي وقعت هنا قبل حوالي خمسة أشهر، وقع وفد المشرعين على إعلان وجاء فيها: "لا مزيد من الأموال للإرهاب: أوقفوا تمويل الأونروا وفككوها".

"إن إعلان أعضاء البرلمان من جميع أنحاء العالم بوقف تمويل الأونروا الذي صدر في كفر عزة هو بيان أخلاقي بأن الدول بحاجة إلى تحمل المسؤولية عن أين يذهب تمويلها،" عضو الكنيست شارين هاسكل، أحد رؤساء الكنيست. وقال تجمع الحلفاء المسيحيين الذي قاد الجولة لـ .JNS وأضافت: "إنها أكثر من أي شيء آخر علامة على أنهم لم يعودوا يغضون الطرف بعد الآن، وأنه لا يوجد أي تسامح مع تمويل الإرهاب".

وقال النائب السويدي ماغنوس بيرنتسون، من الحزب الديمقراطي المسيحي، وعضو الائتلاف الحاكم في الدولة الاسكندنافية، إن "هناك مشاكل كثيرة في المنظمة وأهداف المنظمة كان ينبغي معالجتها منذ فترة طويلة".وأضاف أنه في حين أن الحل على المدى القصير كان معقدا بسبب الوضع الإنساني في غزة، إلا أنه "لا يمكن للأونروا أبدا أن تكون جزءا من حل طويل الأمد للصراع لأنها في جوهرها تسعى إلى إدامة الصراع".

وقال النائب المجري تاماس هارانجوزو، من الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي يمثل يسار الوسط، إن "الشخص العادي في أوروبا لا يدرك حتى أن هناك منظمات أخرى، مثل منظمات الأمم المتحدة، تتعامل مع اللاجئين.وأضاف: "المجر معروفة بانقسامها السياسي، لكن هناك قضية واحدة تحظى بالإجماع في البلاد بين اليمين واليسار، وهي الوقوف مع إسرائيل".

مشرعون من البرازيل، وكوستاريكا، وكرواتيا، وجمهورية التشيك، وإستونيا، وفنلندا، وغواتيمالا، وليبيريا، ولاتفيا، وماليزيا، ومولدوفا، وهولندا (اثنان، أحدهما عضو في البرلمان الأوروبي)، وسيراليون، وسلوفاكيا، وجنوب السودان، كما شاركت فنزويلا وويلز في هذا الحدث.

بأعينهم

وقال جوش رينشتاين، رئيس مؤسسة حلفاء إسرائيل، التي بدأت أعمالها: "لقد أحضرنا أكبر وفد من المشرعين إلى كفار عزة منذ 7 أكتوبر لأننا نعتقد أنه حتى ترى ذلك بنفسك، فمن الصعب فهم الوحشية والمذبحة". مؤتمر رئيسها السنوي في إسرائيل مع جولة في جنوب غرب إسرائيل."لكن لا يكفي أن نرى فحسب، بل علينا أن نفعل شيئًا ما. وقال رينشتاين: "نعلم جميعا أن الأونروا شاركت في هذه الإبادة الجماعية، والآن سينقل حلفاؤنا البرلمانيون المعركة إليهم".

تأسست مؤسسة حلفاء إسرائيل قبل عقد ونصف من الزمان، وقد برزت كقوة دينية، مع شبكة عالمية تضم أكثر من خمسين تجمعا حزبيا تعمل على حشد الدعم السياسي لإسرائيل على أساس القيم اليهودية المسيحية المشتركة.

ولطالما جادلت إسرائيل بأن الأونروا تم إنشاؤها لإدامة الصراع من خلال منح الفلسطينيين وضع لاجئ وراثي، وهو وضع لا يمنحه أي سكان آخرين في العالم. لقد أنشأتها الأمم المتحدة في عام 1949 لتنفيذ برامج الإغاثة والعمل لمئات الآلاف من العرب الذين فروا من منازلهم خلال حرب الاستقلال عام 1948، وتمنح الأونروا صفة اللاجئ لأحفاد هؤلاء اللاجئين إلى الأبد، بما في ذلك أولئك الذين يحملون جنسية بلدان أخرى. . ونتيجة لذلك، ارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى المنظمة من 750 ألفاً في عام 1950 إلى ما يقرب من ستة ملايين اليوم. أما وكالة اللاجئين الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، وهي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي تعتني ببقية اللاجئين في العالم، فليس لديها مثل هذه السياسة. مستشهدة بعقود من تلقين الكراهية والإرهاب، قطعت إدارة ترامب التمويل الأمريكي للأونروا في عام 2018، وهي خطوة تراجع عنها الرئيس جو بايدن بعد وقت قصير من توليه منصبه في عام 2021.

وفي الصيف الماضي، خصصت وزارة الخارجية الأمريكية أكثر من 200 مليون دولار للأونروا رغم تمجيد العنف والإرهاب في مدارسها خلافا لاتفاق اشترط التمويل على منع تدريس الكراهية ومعاداة السامية. وكانت الولايات المتحدة أكبر جهة مانحة للأونروا؛ وبلغ إجمالي المساعدات المقدمة للأونروا خلال إدارة بايدن أكثر من 600 مليون دولار.

وقد أدى السابع من أكتوبر إلى تجدد التركيز الدولي على علاقات الأونروا بالإرهاب وأدت إلى دعوات من مختلف ألوان الطيف السياسي الإسرائيلي لقطع جميع العلاقات مع المنظمة، في حين يسعى رؤساء الوكالة، بدعم من منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، إلى لإنقاذ الوكالة عن طريق التحقيق في المخالفات. ولكن بعد عقود من الانتقادات المتقطعة للأونروا، فإن ثروة المعلومات الاستخباراتية التي تم الكشف عنها خلال عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي في غزة جعلت استمرار وجود المنظمة المعنية موضع تساؤل كما لم يحدث من قبل.وفي خضم موجة من القلق الوطني والدولي بشأن علاقة الوكالة التابعة للأمم المتحدة بالإرهاب الفلسطيني، تقترح وزارة الخارجية الإسرائيلية إعادة توجيه المساعدات إلى

الفلسطينيين من خلال برنامج الغذاء العالمي، وهو منظمة تابعة للأمم المتحدة تقدم المساعدات الغذائية في جميع أنحاء العالم.

هناك خيار آخر قيد الدراسة، في انتظار الدعم الأمريكي، وهو توجيه الدعم من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهي وكالة أمريكية مستقلة مسؤولة في المقام الأول عن إدارة المساعدات الخارجية المدنية والمساعدات التنموية التي نفذت أنشطة مساعدات أصغر في غزة.

* * *

جويش انسايدر: في السباق الرئاسي في وادي السيليكون، يعكس المرشحون الديمقراطيون البارزون خطوط الصدع في الحزب بشأن الحرب بين إسرائيل وحماس

بقلم ماثيو كاسل

يتنافس أحد عشر مرشحًا على الاقتراع في الانتخابات التمهيدية التي ستُجرى يوم الثلاثاء للحصول على مقعد ديمقراطي آمن في وادي السيليكون في مجلس النواب، والذي كانت تشغله منذ فترة طويلة النائبة آنا إيشو (ديمقراطية من ولاية كاليفورنيا)، التي ستتقاعد في نهاية فترة ولايتها الحالية. ومع ذلك، يقول الاستراتيجيون إن ثلاثة ديمقراطيين فقط هم الأكثر تفضيلاً للتقدم إلى الانتخابات العامة، مستشهدين بمشرف مقاطعة سانتا كلارا جو سيمتيان، وعضو مجلس الولاية إيفان لو، وعمدة سان خوسيه السابق سام ليكاردو، باعتبارهم المتنافسين الرئيسيين.ومع ذلك، يشير الخبراء إلى أن اثنين من الديمقراطيين الأقل شهرة، مستشارة مدينة بالو ألتو، جولي ليثكوت هايمز، والوافد السياسي الجديد بيتر ديكسون، أحد المحاربين القدامى القدامى ورجل الأعمال في مشاة البحرية، يمكن أن يكسبوا رزقهم أيضًا، خاصة في مجال منقسم حيث عتبة النصر هي من المحتمل أن تكون في أرقام مزدوجة منخفضة. وسيتواجه أفضل اثنين من الحاصلين على الأصوات في نوفمبر بغض النظر عن انتمائهما الحزبي، وذلك بفضل نظام الانتخابات التمهيدية المفتوحة الفريد من نوعه في كاليفورنيا.

وحتى مع أن السباق اجتذب الملايين من الإنفاق الخارجي، فإن الجماعات الوطنية المؤيدة لإسرائيل لم تنشر بعد أي موارد، على النقيض من الانتخابات التمهيدية ذات المقعد المفتوح التي شهدت منافسة شديدة في مقاطعة أورانج، حيث أنفقت لجنة العمل السياسي الكبرى التابعة لـ AIPAC ما لا يقل عن 4.6 مليون دولار لاستهداف سناتور الولاية الديمقراطي ديف مين، الذي انتقد بشكل خاص رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

اعتمادا على نتائج الانتخابات التمهيدية التي جرت يوم الثلاثاء لخلافة إيشو، الذي تولى منصبه قبل ما يزيد قليلا عن ثلاثة عقود، يمكن للجماعات المؤيدة لإسرائيل أن تقرر في نهاية المطاف المشاركة في الانتخابات العامة، وفقا لناشط يهودي في منطقة الخليج وهو قريب من لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية (إيباك) والحزب الديمقراطي. الأغلبية لصالح إسرائيل، التي تعارض مين أيضًا.

وبدرجات متفاوتة، أيد الديمقراطيون الخمسة الذين ينظر إليهم على أنهم قادرون على خلافة إيشو (81 عاما)، حق إسرائيل

في الدفاع عن نفسها في أعقاب هجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول، ودعوا إلى إطلاق سراح الرهائن، في حين أدانوا المتظاهرين المؤيدين لحماس الذين قطعوا الطريق. عقد منتدى المرشحين الذي حظي بتغطية إعلامية واسعة النطاق الشهر الماضي في غرف مجلس مدينة بالو ألتو.

ولكن في حين أن سيمتيان ولو وديكسون صوروا أنفسهم على أنهم مؤيدون لا لبس فيه لإسرائيل في حربها مع حماس في غزة، فقد أعربت ليكاردو عن تحفظاتها بشأن سلوك الحملة الإسرائيلية المستمرة، وأشارت ليثكوت هايمز إلى أنها ستفضل المقترحات التي تضع شروطًا على المساعدات الأمريكية. إلى إسرائيل، مقابلات حديثة مع برنامج "جويش إنسايدر".

وكانت هذه الفروق من بين العوامل التي أخذتها في الاعتبار مجموعة محلية مؤيدة لإسرائيل، وهي الائتلاف الديمقراطي اليهودي لمنطقة الخليج، عند إصدار تأييدها الأساسي. واستنادا إلى حد كبير على سلسلة من الاستبيانات المطولة التي استعرضتها الجماعة الإسلامية، صنفت المجموعة سيميتيان كأقوى مرشح في قضايا المجتمع اليهودي الرئيسية، مع تعادل لو وليكاردو في المركز الثاني.

وأجرت المجموعة مقابلات مع اثنين من المرشحين الآخرين الذين لم يتأهلوا، بما في ذلك ليثكوت هايمز وريشي كومار، وهو منافس سابق لـ Eshoo والذي كان صريحًا في الدفاع عن الرهائن المحتجزين في غزة. وقالت دورين كاستيلمان، التي تقود المجموعة، إن ديكسون، الذي تحدث مع JDCBA، لم يقدم في النهاية استبيانًا."كان الأمر صعبًا على لجنة المصادقة لدينا، لكننا كنا بالإجماع"، أوضح كاستيلمان في مقابلة مع JI، مشيدًا بعلاقات سيمتيان الطويلة الأمد مع القادة اليهود والمؤيدين لإسرائيل في المنطقة. "من المهم للغاية بالنسبة لنا في هذا الوقت، مع مستوى معاداة السامية وخاصة الكراهية ضد إسرائيل، أن يكون لدينا شخص في الكونجرس يمكنه دعمنا".

ودعمت مجموعة "جي ستريت" التقدمية المناصرة لإسرائيل، خمسة مرشحين في الانتخابات التمهيدية، بما في ذلك سيميتيان، وديكسون، وليثكوت هايمز، وليكاردو، وجوبي بيرنشتاين، وهو ديمقراطي أقل شهرة.

وفي مقابلة أجريت معه مؤخرا، قال سيمتيان، وهو مشرع سابق يبلغ من العمر 71 عاما ويدعمه إيشو أيضا، إنه زار إسرائيل خمس مرات على مدى السنوات العشرين الماضية، مما يؤكد ما وصفه بـ"تاريخ مطمئن من الاهتمام والالتزام والمشاركة في مجالات أخرى". قد لا يشارك المرشحون بالضرورة في المحادثة. وأضاف: "بعد أن قلت ذلك، يريد الناس إجابة واضحة للغاية"، في إشارة إلى المحادثات مع الناخبين اليهود في أعقاب هجمات حماس. وأوضح: "أعتقد أن ما حدث في 7 أكتوبر كان هجومًا إرهابيًا نفذته منظمة إرهابية، وأن إسرائيل ليس لديها كل الحق فحسب، بل إنها ضرورة للدفاع عن نفسها في مواجهة مثل هذا الهجوم".

وردد لو، الذي يصف نفسه بالتقدمي المؤيد لإسرائيل والذي حصل على تأييد من النائب ريتشي توريس (ديمقراطي من نيويورك)، هذا الشعور. وقال في مقابلة مع الجماعة الإسلامية الأسبوع الماضي: "إن إسرائيل تستحق الحق في الوجود، ولا يزال هناك رهائن على المحك، وعلينا أن نفعل كل ما في وسعنا لدعم أصدقائنا وحلفائنا في تعزيز الديمقراطية في الخارج". "بالنسبة لي، يتعلق الأمر بمنع الإرهاب والحفاظ على التزامنا طويل الأمد تجاه حلفائنا العالميين على المدى الطويل". وأوضح

لو أن "موقفي تجاه إسرائيل تقدمي ويستند إلى التجارب الحياتية التي لاحظتها وشاركتها في التضامن". وقال مشرع الولاية البالغ من العمر 40 عاما، والذي زار إسرائيل مرتين، إن منظوره كأمريكي آسيوي مثلي الجنس بشكل علني سيجعله حليفا فريدا على المستوى الفيدرالي. وأكد مجددا أن "هذه قضية تقدمية، وهذا ما آمل أن أثبته".

ساكرامنتو، كاليفورنيا - 20 مارس: عضوة جمعية كاليفورنيا إيفان لو مع زملائها المشرعين تكرم النساء في كاليفورنيا اللاتي يحدثن تأثيرًا خلال شهر تاريخ المرأة يوم الاثنين، 20 مارس 2023 في ساكرامنتو، كاليفورنيا.

من جانبه، ادعى ديكسون، رجل الأعمال في مجال الأمن السيبراني الذي عمل في وزارة الخارجية في إدارة أوباما وخدم في العراق وأفغانستان، أن خلفيته المتنوعة جعلته أيضًا مناسبًا تمامًا لتقييم الحرب بين إسرائيل وحماس. قال ديكسون، البالغ من العمر 40 عاماً، في مقابلة أجريت معه مؤخراً مع الجماعة الإسلامية، مروجاً لدعم العديد من الأعضاء الديمقراطيين في لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب: "أنا الوحيد في السباق الذي يتمتع بالأمن القومي والخبرة الفيدرالية". "أعتقد أن القدرة على تحقيق ذلك للتأثير على هذا الوضع أمر مهم للغاية في هذا الوقت."

ومع تكشف الحرب في غزة، قال ديكسون، الذي قدم نفسه على أنه مؤيد قوي لإسرائيل، إن "تركيزه الثابت" هو ضمان "إعادة الرهائن الإسرائيليين والأمريكيين إلى الوطن"، مضيفًا: "يجب أن يكون هذا هو نجم الشمال. " لكن ديكسون أشار أيضًا إلى أن إسرائيل يمكن أن تقوم بعمل أفضل في الحصول على موافقة دولية على حملتها العسكرية من خلال السماح للصحفيين بالانضمام إلى قوات الدفاع الإسرائيلية في غزة. وقال: "بعد أن خاضت معارك صعبة في المناطق الحضرية، أعرف مدى صعوبة هذا الأمر". وقال ديكسون لصحيفة " ال : كثير من الأشخاص الذين يحتجون على ذلك لا يفهمون حتى أن الشباب والشابات في قوات الدفاع الإسرائيلية موجودون على الأرض، يقاتلون ويخاطرون بحياتهم الآن". "تصورهم بطريقة أو بأخرى هو أن الجيش الإسرائيلي يجلس حول حدود قطاع غزة ويقوم بشن غارات جوية، ولا شيء يمكن أن يكون أبعد عن الحقيقة".

على النقيض من ذلك، أعرب ليكاردو، 53 عامًا، عما أسماه "مخاوف جدية للغاية بشأن كيفية إدارة الحرب" حتى الآن، وحث الولايات المتحدة على استخدام الموارد الدبلوماسية والسياسية "لتشجيع التسوية" التي تطلق سراح الرهائن، وتمكن من زيادة المساعدات لـ للفلسطينيين ويوفر "طريقًا لتحل محل حماس كحكومة تمثيلية في غزة".

وتعهد ليكاردو، الذي زار إسرائيل في عام 2019 مع مجموعة تابعة لأيباك، بأنه سيعمل على تعزيز التحالف "التاريخي" بين إسرائيل والولايات المتحدة. إن العلاقة "قائمة على القيم الديمقراطية المشتركة، والمخاوف الأمنية المتبادلة، والتعايش الاقتصادي والتكنولوجي". "قال لـ ال في مقابلة يوم الجمعة. "إنه أمر مهم للوادي الذي أمثله." ومع ذلك، أضاف تحذيرا. وأوضح: "سأكون صادقًا أيضًا بشأن مخاوفي، على سبيل المثال، بشأن سير الحرب حيث أصبح مليوني شخص بلا مأوى"، مشيرًا إلى أنه سيكون "صريحًا وشريكًا قويًا في نفس الوقت".

وعلى نحو مماثل، أكدت ليثكوت هايمز، في مقابلة أجريت معها مؤخراً مع الجماعة الإسلامية، دعمها "لحق إسرائيل في الوجود والدفاع عن نفسها"، في حين أعربت عن تحفظاتها القوية بشأن الحرب. وقالت إن رئيس الوزراء الإسرائيلي "[بنيامين]

نتنياهو، "لقد أمطر غضبه ومعاناته على الأبرياء في غزة في محاولة لاجتثاث إرهابيي حماس، وأعتقد أننا جميعًا واضحون أنه بينما تسرد ما حدث، لقد حصلنا الآن على رد فعل يبدو غير متناسب تمامًا". وأكدت ليثكوت هايمز، 56 عامًا، أنها دعت منذ ديسمبر/كانون الأول إلى "وقف ثنائي لإطلاق النار" بين إسرائيل وحماس، وهي الآن تؤيد دراسة مقترحات لشروط المساعدات الأمريكية لإسرائيل. وقالت لصحيفة " :االقد حان الوقت للإشارة إلى أننا نشعر بالقلق إزاء استخدام المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة لتعزيز حرب تؤدي إلى مقتل العديد من المدنيين الأبرياء". ومن خلال اتخاذ مثل هذه المواقف، قد تهيئ ليثكوت هايمز نفسها لمواجهة هجمات من الجماعات المؤيدة لإسرائيل إذا تقدمت إلى الانتخابات العامة.

على الرغم من الدعم المحلي من JDCBA، فإن خطاب ليكاردو المختلط تجاه إسرائيل يمكن أن يؤدي أيضًا إلى زيادة الإنفاق الخارجي من AIPAC وDMFI، لا سيما في مباراة محتملة في نوفمبر/تشرين الثاني مع مؤيد أكثر قوة لإسرائيل مثل سيمتيان أو لو، الناشط اليهودي في منطقة الخليج والمقرب من إسرائيل. إلى كلا المجموعتين المقترحة.وقال الناشط، الذي طلب عدم الكشف عن هويته للتحدث بصراحة، لـ" :االقد اعتدنا أن يقول أعضاء منطقة الخليج إنهم أصدقاء جيدون، ثم نشعر بالإحباط بسبب الطريقة التي ينظرون بها إلى الصداقة"

* * *

معهد الأمن القومي للدراسات: التشريعات المقترحة لتمديد فترة الخدمة الإحتياطية الإلزامية

بقلم اريل هيمان، وإديت شافران جيتلمان

من المرجح أن تستمر الحرب بين إسرائيل وحماس، التي بدأت في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، لبعض الوقت؛ وهذا يعني أن هناك حاجة عملياتية لزيادة عدد الأفراد المتاحين للجيش الإسرائيلي. وفي هذا السياق، يقترح الجيش تمديد الخدمة العسكرية الإجبارية للرجال إلى ثلاث سنوات، وتوسيع مدة الخدمة الاحتياطية السنوية بشكل كبير، ورفع السن التي تنتهي عندها الخدمة الاحتياطية. وفي هذا المقال توضيح وشرح للمذكرات القانونية المنشورة حول هذه القضية، والتي لها آثار اجتماعية بعيدة المدى. ومن شأن تبني هذه المقترحات أن يزيد العبء على أولئك الذين يخدمون بالفعل، في حين يظل كثيرون غيرهم معفيين من الخدمة العسكرية، مع عدم استغلال الجيش لإمكاناتهم.

مع بداية هجوم حماس في 7 تشرين الأول (أكتوبر)، أعلن جاليش الإسرائيلي حالة الحرب وقرر تعبئة واسعة النطاق لقوات الاحتياط، وفقًا للمادة 8 من قانون خدمة الاحتياط. ويشارك جيش الدفاع الإسرائيلي بأكمله – المجندون والجيش النظامي وجنود الاحتياط – في قتال عنيف وعمليات أخرى. منذ بداية الحرب، يخدم بعض جنود الاحتياط دون انقطاع في غزة، الجبهة الشمالية، يهودا والسامرة، على طول حدود إسرائيل، على الجبهة الداخلية، وفي المقرات العسكرية. الافتراض العملي هو أن جيش الدفاع الإسرائيلي يواجه فترة طويلة من التأهب الشديد والقتال بمستويات متفاوتة الشدة على كل جبهة وفي كل ساحة. وفي ضوء ذلك، هناك حاجة ملحة لزيادة عدد أفراد جاليش الإسرائيلي – سواء في الجيش الدائم أو الاحتياط – في المستقبل القريب. ولا يرجع ذلك إلى زيادة الاحتياجات فحسب، بل يرجع أيضًا إلى مقتل أو جرح أو عجز العديد من الجنود.

ومن أجل الاستفادة الكاملة والفعالة من القوات، قام الجيش الإسرائيلي ببعض التغييرات التشغيلية. ومع ذلك، يقول المتحدثون العسكريون إن هذه التغييرات وحدها لا يمكنها تلبية الاحتياجات الحالية. لذلك، نشرت وزارة الدفاع مؤخرًا عدة مشاريع قوانين مقترحة لزيادة عدد المجندين وجنود الاحتياط. لقد أثارت هذه المقترحات الكثير من النقاش العام، ومن المهم أولاً توضيح الوضع، خاصة بالنسبة لجنود الاحتياط والمجندين وأسرهم وعامة الناس - أولئك الذين ستؤثر عليهم هذه القوانين بشكل أكبر ولكنهم قد لا يفهمون التعقيدات بشكل كامل. من المقترحات. والجدير بالذكر أن هذه المقترحات لا تتعلق بحالة حرب شاملة في الشمال. ومن الواضح، في مثل هذا السيناريو، أن الاحتياجات ستزداد بشكل كبير، وكذلك العبء على جنود الاحتياط والمجندين على حد سواء.

تمديد الخدمة الإلزامية

منذ قيام دولة إسرائيل، أصبحت الخدمة العسكرية إلزامية بموجب قانون جهاز الأمن. وحتى عام 1995، كان القانون ينص على أن الرجال يجب أن يخدموا لمدة 30 شهرا. ومن الناحية العملية، ومنذ حوالي 20 عاماً قبل ذلك، تم تمديد الخدمة العسكرية للرجال في جميع المجالات لمدة 18 شهراً بموجب أمر صادر عن وزير الدفاع. وفي عام 1995، تم استبدال هذا الأمر بقانون ينص على أن تكون مدة الخدمة العسكرية الإلزامية للرجال 36 شهراً. وفي عام 2015، تم تعديل القانون مرة أخرى وتم تخفيض الخدمة إلى 32 شهرًا. اعتبارًا من يوليو 2020، تم تقليص مدة الخدمة لمدة شهرين إضافيين، ولكن بعد عام بالضبط، قررت الحكومة العودة إلى خدمة 32 شهرًا وتأجيل قرار تقليصها إلى 30 شهرًا حتى يوليو 2024.

لسنوات عديدة، كانت مدة الخدمة العسكرية للرجال واحدة بالنسبة للجميع، بغض النظر عن دورهم وطبيعة خدمتهم. قبل اندلاع الحرب في غزة، قدم جيش الدفاع الإسرائيلي نموذجًا جديدًا للتجنيد في الجيش يتضمن فترات خدمة وأجورًا متفاوتة. سيخدم الجنود في الأدوار غير القتالية لمدة 24 شهرًا، بينما سيخدم أولئك الذين يقومون بأدوار أخرى لمدة 28 شهرًا. ومع ذلك، فإن الأدوار التي تتطلب تدريبًا خاصًا (المناصب القتالية والتكنولوجية) ستتطلب 32 شهرًا من الخدمة، مع زيادة الراتب بعد الشهر الخامس والعشرين من الخدمة. ووفقا لهذا الاقتراح، فإن متوسط مدة الخدمة للرجال سيكون 28 شهرا، على الرغم من أن القانون سيبقى دون تغيير وسينص رسميا على 32 شهرا من الخدمة.

وحددت مدة الخدمة الإلزامية للمرأة بـ 24 شهرا. وفي عام 2000، أضيف بند "المساواة في الخدمة" إلى قانون الخدمة العسكرية، مما فتح المجال أمام المرأة لكل منصب في الجيش إلا إذا كان ذلك غير ممكن بسبب جوهر الدور وطبيعته. كما نص تعديل القانون على أن تخضع النساء المتطوعات للخدمة في وظائف معينة لنفس الضوابط التي تنطبق على الرجال من حيث مدة خدمتهن. بمعنى آخر، تختلف مدة خدمة المرأة، على عكس الرجل، من حيث دورها وطبيعة خدمتها.

التشريعات المقترحة

تمديد مدة الخدمة: سيؤدي التعديل المقترح إلى تمديد الخدمة الإلزامية للرجال إلى 36 شهرًا - أي أربعة أشهر أكثر من المنصوص عليها حاليًا وستة أشهر أكثر من مدة الخدمة التي كان من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في يوليو 2024. التعديل المقترح ليس كذلك يقتصر على الوقت وينطبق على جميع المجندين الذكور الذين يخدمون حاليا وعلى المجندين الجدد. ومع

ذلك، فإن التعديل المقترح سيمنح وزير الدفاع أيضًا سلطة (بموافقة لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست) لتحديد الفرع والمهن والأدوار والوحدات التي لا تحتاج إلى خدمة ممتدة. وستكون مدة الخدمة لهؤلاء الجنود 28 شهرًا على الأقل ولكن أقل من 36 شهرًا. إذا استخدم وزير الدفاع بالفعل السلطة التي يمنحها هذا التعديل المقترح، فستكون هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تطبيق نظام تفاضلي على مدة خدمة الذكور في الجيش الإسرائيلي.

التعويض: بسبب العبء المتزايد على الجنود، تقترح وزارة الدفاع تعويض أولئك الذين يخدمون لأكثر من 28 شهرًا. واعتبارًا من الشهر التاسع والعشرين من خدمتهم وحتى تسريحهم، سيحصل الجنود على تعويض، لا يعتبر راتبًا، مع كل ما يستلزمه ذلك. وسيحدد الجيش الإسرائيلي المبلغ الذي سيوافق عليه وزير الدفاع، وسيكون فارقا، على أساس فرع الجندي ووحدته ودوره ومهنته. وهناك أيضًا اقتراح بزيادة التعويضات كلما طالت فترة خدمة الجندي بعد فترة الـ 28 شهرًا الإجبارية.

خدمة المرأة: ينص التعديل على أن النساء اللاتي يتطوعن للخدمة في نفس المناصب مثل الجنود الذكور سوف يخدمن نفس القدر من الوقت الذي يخدمه نظرائهن الذكور، وبالطبع، يحق لهن الحصول على نفس الأجر والمزايا الأخرى التي يتمتع بها الرجال.

تمديد واجب الاحتياط وعمر الإعفاء

في الماضي كانت مدة الخدمة لجنود الاحتياط تحدد بموجب قانون الخدمة العسكرية وتتغير مع مرور السنين. في عام 2008 صادق الكنيست لأول مرة على قانون الخدمة الاحتياطية الذي يحدد مدة الخدمة على أساس حسابات الثلاث سنوات:

الجندي الذي ليس ضابطًا أو قائدًا سيخدم لمدة تصل إلى 54 يومًا في الخدمة الاحتياطية كل ثلاث سنوات.

الجندي الذي يشغل منصبًا قياديًا ولكنه ليس ضابطًا سيخدم لمدة تصل إلى 70 يومًا كل ثلاث سنوات.

سيخدم الضابط ما يصل إلى 84 يومًا كل ثلاث سنوات.

والأمر متروك للجيش الإسرائيلي لتحديد كيفية تقسيم هذه الأيام خلال السنوات الثلاث.

كما تم تحديد قيود إضافية. لن يقوم جنود الاحتياط بأكثر من 25 يومًا من النشاط العملياتي ولن يتم استدعاؤهم للنشاط العملياتي أكثر من مرة خلال فترة ثلاث سنوات، ما لم يصدر وزير الدفاع مرسومًا يعلن أن هناك حاجة إلى أكثر من واحد. بالإضافة إلى ذلك، يحق لوزير الدفاع تحديد المهن والأدوار التي تتطلب فترة خدمة احتياطية أطول، على سبيل المثال، إذا كان الدور يتطلب تدريبًا أطول. وبغض النظر عن ذلك، لن يخدم جنود الاحتياط أكثر من 108 أيام من الخدمة الاحتياطية خلال فترة الثلاث سنوات.

يتم تحديد سن الإعفاء من الخدمة الاحتياطية وفقا لقانون الخدمة الاحتياطية:

سيتم إعفاء الجندي الذي ليس ضابطا من الخدمة الاحتياطية عند سن الأربعين.

سيتم إعفاء الضابط من الخدمة الاحتياطية عند سن 45 عامًا.

ولوزير الدفاع صلاحية تحديد سن الإعفاء لبعض الأدوار والمهن بـ49 عاما.

التعديل المقترح

مدة الخدمة: وفقاً للتعديل المقترح، سيتم تحديد مدة خدمة الاحتياط سنوياً وليس على أساس حسابات الثلاث سنوات الموجودة حالياً:

الجندي الذي ليس بقائد سيخدم لمدة تصل إلى 42 يومًا في الخدمة الاحتياطية سنويًا.

الجندي الذي يشغل منصبًا قياديًا سيخدم لمدة تصل إلى 48 يومًا في السنة.

سيخدم الضابط لمدة تصل إلى 55 يومًا في السنة.

التعديل يضاعف بشكل أساسي عدد أيام الخدمة السنوية لجنود الاحتياط.

ويسعى التعديل أيضًا إلى السماح للجيش باستدعاء جنود الاحتياط للنشاط العملياتي مرة واحدة في السنة، وسترتفع المدة القصوى لهذا النشاط العملياتي من 25 يومًا في السنة إلى 40 يومًا (يتم تضمينها في عدد الأيام السنوية).

ويسعى التعديل أيضًا إلى تغيير المهن والأدوار الخاصة من حساب الثلاث سنوات إلى حساب سنوي، حيث يخدم جنود الاحتياط 48 يومًا من الخدمة الاحتياطية سنويًا، بما يتماشى مع الجنود في مناصب القيادة.

التعويضات: يسعى التعديل المقترح إلى زيادة الحد الأدنى للأجور اليومي للجنود إلى 310 شيكل. وهذه زيادة كبيرة بالنسبة لجنود الاحتياط الذين لا يعملون (الطلاب، على سبيل المثال) أو لأولئك الذين يكون راتبه اليومي في الحياة المدنية أقل.
وينص التعديل على أن وزارة الدفاع تعتزم تحسين المزايا والمكافآت لتعكس التغييرات المخطط لها على القانون، لكنه لا يحدد ماذا أو متى أو مقدار أو من أين سيأتي التمويل.

وحتى قبل طرح هذا التعديل، قررت الحكومة تنفيذ عدة خطوات بقيمة حوالي تسعة مليارات شيكل، لتعويض جنود الاحتياط وأرباب عملهم وعائلاتهم. ولا تتعلق التغييرات في التعديل المقترح بموضوع الخدمة التطوعية، حيث لم تتأثر. ومن المهم أيضًا ملاحظة أن المذكرة القانونية ليست أمرًا طارئًا وليست محدودة بالوقت.

وبالمناسبة، خلال الحرب الحالية، صادق الكنيست بالفعل على أمر طوارئ لرفع سن الإعفاء من الخدمة الاحتياطية لمدة عام واحد – من 40 إلى 41 عاما لأي شخص ليس ضابطا ومن 45 إلى 46 عاما للضباط. أما بالنسبة للمهن والأدوار الخاصة فقد ارتفع السن من 49 إلى 50. وسيظل أمر الطوارئ هذا ساري المفعول حتى 29 فبراير 2024، وقد تم بالفعل تقديم طلب تمديده إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع.

هذه التغييرات في القانون – سواء فيما يتعلق بالخدمة الإلزامية أو الخدمة الاحتياطية – لها أهمية كبيرة وقد أعادت بشكل مبرر إشعال النقاش حول توزيع عبء الخدمة العسكرية في المجتمع الإسرائيلي. قدمت وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي تعديلات تزيد العبء على القلة الذين يخدمون بالفعل من خلال زيادة عدد أيام الخدمة الاحتياطية وتمديد الخدمة

الإجبارية. ومن بينهم جنود يقاتلون في قطاع غزة منذ أكثر من 100 يوم. وفي المقابل، فإن العديد من أفراد المجتمع الإسرائيلي لا يخدمون على الإطلاق. وقد سلط هذا الوضع الضوء على مسألة تقسيم العبء بالتساوي مع اليهود المتشددين وأثار غضب جنود الاحتياط وبقية المجتمع الإسرائيلي. وحتى من دون تجنيد اليهود المتشددين، يمكن للجيش الإسرائيلي، بل ويجب عليه، أن يلجأ إلى مجموعته من الأفراد غير المستغلين؛ هناك العديد من جنود الاحتياط المحتملين القادرين تمامًا على العودة إلى الخدمة الاحتياطية ولكن لم يتم تعيينهم في الوحدات أو تم إعفاؤهم حتى قبل بلوغهم سن الإعفاء، وعلى الرغم من تدريبهم. ومن المؤكد أن إنشاء أطر عسكرية إضافية سيخفف العبء على الوحدات العاملة حاليا. ويعالج الجيش الإسرائيلي هذه القضية، ولكن يبدو أن العملية تتأخر ولم يتم إحراز أي تقدم ملموس. بالإضافة إلى ذلك، أدخلت وزارة الدفاع بشكل خاطئ التغييرات كتعديل للقانون الحالي، وليس كإجراء طارئ قصير المدى. لا يسعنا إلا أن نأمل أنه خلال العملية التشريعية، إذا وصل مشروع القانون بالفعل إلى الكنيست، سيتم تعديله وتحويله إلى أمر طوارئ. وفي حين أن الحاجة إلى أفراد إضافيين في العام أو العامين المقبلين واضحة، يجب على وزارة الدفاع أن تتوصل إلى حلول من شأنها تخفيف العبء المقترح على جنود الاحتياط، ويجب على المجتمع الإسرائيلي حشد جميع موارده البشرية لتخفيف العبء عن كاهل الجيش. الاقتصاد والمجتمع وأولئك الذين يخدمون حاليا.

* * *

معهد الأمن القومي للدراسات : عودة العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية للعمل في إسرائيل

بقلم يوهانان تزوريف، وإستيبان كلور

إن اقتصاد السلطة الفلسطينية معرض لخطر الانهيار لأنه لم يُسمح للعمال الفلسطينيين بدخول إسرائيل منذ هجوم حماس. عشية شهر رمضان المتوتر، من المرجح أن تؤدي العودة التدريجية والخاضعة للمراقبة للعمال الفلسطينيين، الذين لا يشكلون خطرا أمنيا، إلى تخفيف التوترات المتزايدة بسبب الوضع الاقتصادي ومنع اندلاع أعمال العنف على نطاق واسع

إن قرار إسرائيل بمنع دخول أكثر من 140 ألف عامل فلسطيني من الضفة الغربية بسبب اندلاع الحرب مع حماس والمخاوف بشأن ولائهم لحماس، يفرض ضغوطا شديدة على الاقتصاد الفلسطيني واستقرار السلطة الفلسطينية. علاوة على ذلك، فإن هذه الخطوة تؤثر أيضًا على الاقتصاد الإسرائيلي، الذي لم يجد حتى الآن بدائل لهؤلاء العمال. ويعاني قطاعا البناء والزراعة، اللذان يعتمدان بشكل كبير على العمالة الفلسطينية، من حالة أزمة. وقد أدى تصاعد المشاعر المعادية للفلسطينيين في أعقاب مذبحة 7 أكتوبر/تشرين الأول إلى تعقيد قرارات الحكومة الإسرائيلية بشأن توظيف هؤلاء العمال في المستقبل. ومع مرور ما يقرب من خمسة أشهر على اندلاع الحرب والمخاوف من تصاعد التوترات خلال شهر رمضان - عندما يقيم الفلسطينيون العديد من التجمعات الاجتماعية التي تتميز بزيادة الإنفاق - يجب على إسرائيل تنفيذ تدابير للحد من التوترات ومنع المزيد من حوادث العنف في الضفة الغربية. ومن الممكن أن تساعد العودة الخاضعة للرقابة والتدريجية للعمال الفلسطينيين، الذين لا يشكلون خطرا أمنيا، في تخفيف التوترات. لقد مر ما يقرب من خمسة أشهر منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، ولم تظهر الحرب التي تلت ذلك أي علامة على التراجع. وينفذ الجيش الإسرائيلي عمليات مكثفة ضد حماس في قطاع غزة، ونجح في إحباط عدة محاولات لشن هجمات إرهابية في الضفة الغربية، ويرد بقوة على حرب التضامن

التي يشنها حزب الله مع حماس. وسط هذه التوترات، تعود الحياة في إسرائيل تدريجياً إلى طبيعتها، باستثناء المناطق التي تم إجلاء سكانها وبين العديد من الإسرائيليين الذين يخدمون حالياً في الاحتياط.

وفي الوقت نفسه، تكافح الأراضي الفلسطينية من أجل التعافي، وهي بعيدة كل البعد عن استعادة الشعور بالحياة الطبيعية. لقد عانى قطاع غزة، الذي يقع في قلب الصراع، من دمار ودمار واسع النطاق بسبب الأعمال العسكرية الإسرائيلية، وهو الوضع الذي حرضت عليه حماس. وفي الضفة الغربية، انخفض النشاط الاقتصادي بشكل ملحوظ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى قرارات الحكومة الإسرائيلية في بداية الحرب والتي أثرت بشكل مباشر على الحياة اليومية في المنطقة. وكان أحد القرارات هو احتجاز إسرائيل عائدات الضرائب التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية، بما في ذلك الأموال المخصصة لقطاع غزة، بالإضافة إلى السياسة القائمة منذ فترة طويلة المتمثلة في احتجاز عائدات الضرائب المخصصة لأسر السجناء الفلسطينيين الذين ارتكبت هجمات إرهابية ضد إسرائيل. علاوة على ذلك، منذ بدء الحرب في غزة، فرضت إسرائيل حظرا شاملا على دخول العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى البلاد.

يعد تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل أمرًا حيويًا للاقتصاد الفلسطيني، وهو أمر راسخ في مختلف أحكام اتفاقيات أوسلو،

التي تنص على قواعد وأنظمة تشغيل فلسطينيي الضفة الغربية. ويلزم بروتوكول باريس، الموقع عام 1994 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، إسرائيل بدعم نمو الاقتصاد الفلسطيني. ومع ذلك، مع مرور الوقت، أصبح الاقتصادان الإسرائيلي والفلسطيني معتمدين على بعضهما البعض ومترابطين. وقد عزز هذا الاعتماد المتبادل التعاون الأمني بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية. وبما أن هذا التعاون أثبت فعاليته وساهم في الشعور بالاستقرار، فقد أصبحت إسرائيل مستعدة بشكل متزايد للسماح للعمال الفلسطينيين بدخول أراضيها.

وقبل اندلاع الحرب، كان نحو 165 ألف فلسطيني يعملون في إسرائيل ومستوطنات الضفة الغربية. ويحمل حوالي 130 ألف فلسطيني تصاريح للعمل في إسرائيل، بينما يعمل ما يقدر بـ 35 ألفًا بدون تصاريح. منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، فقد حوالي 150 ألف فلسطيني كانوا يعملون داخل الخط الأخضر مصدر دخلهم الرئيسي، الذي كان يعتمد على سوق العمل الإسرائيلي. وسمحت القيادة المركزية للجيش الإسرائيلي لنحو 15 ألف فلسطيني بمواصلة العمل في المستوطنات. وعلى الرغم من آمالهم في العودة السريعة إلى الحياة الطبيعية، كما حدث بعد جولات القتال السابقة بين إسرائيل وحماس على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، فإن هذا لم يتحقق بعد. ويدرك العمال السياسة الأكثر صرامة في أعقاب هجوم حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول، وإنكار الفلسطينيين لهذه الأحداث، وفشلهم في إدانتها، والدعم الواسع النطاق لحماس في الضفة الغربية. ومع ذلك، فإنهم ما زالوا متفائلين بشأن العودة إلى أماكن عملهم، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن إسرائيل لم تجد بعد بدائل لهم، وقد أعرب أصحاب العمل عن تقديرهم لمهنيتهم على مر السنين. علاوة على ذلك، يضمن العمل في إسرائيل أن تتمكن العديد من العائلات في الضفة الغربية من الحفاظ على مستوى معيشي كريم.

ومن منظور الاقتصاد الكلي، يشكل الدخل الذي يولده الفلسطينيون العاملون في إسرائيل والمستوطنات حوالي 20 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية، مما يوفر أساسًا اقتصاديًا مستقرًا. وفي عام 2022، ضخ هؤلاء العمال أكثر

من 4 مليارات دولار في الاقتصاد الفلسطيني، في حين بلغت الميزانية السنوية للسلطة الفلسطينية حوالي 6 مليارات دولار. عشية الحرب، كان بإمكان عامل البناء الفلسطيني في إسرائيل أن يكسب حوالي 300 شيكل (حوالي 85 دولارًا) يوميًا، أي أكثر من ضعف متوسط الأجر اليومي في الضفة الغربية البالغ حوالي 115 شيكلًا. لكن هذا الوضع سلاح ذو حدين؛ وعلى الرغم من ارتفاع متوسط دخل الأسرة للفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل واستفاد الاقتصاد الفلسطيني من الدخل المكتسب في إسرائيل، فإن هذا الوضع قد ردع الرجال الفلسطينيين عن غير قصد عن متابعة التعليم العالي. إن ما ينتج عن ذلك من نقص في السكان المتعلمين يعيق تنمية الاقتصاد الفلسطيني. ونتيجة لذلك، فهو متخلف، دون أي محركات للنمو اللازمة لتقدم المجتمع.

وفي أعقاب قرارات الحكومة الإسرائيلية، أصبح الاقتصاد الفلسطيني الآن على حافة الانهيار. ومنذ بداية الحرب، ارتفع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 40 في المائة؛ أولئك الذين وجدوا عملاً في الضفة الغربية يحصلون على أجر أقل بكثير مما كانوا سيحصلون عليه لو كانوا يعملون في إسرائيل. وأدى عدم القدرة على العمل في إسرائيل خلال الأشهر الخمسة الماضية إلى تأجيج الغضب والإحباط بين الفلسطينيين، الذين يفتقرون إلى مصادر دخل بديلة. لقد اضطرت السلطة الفلسطينية إلى تسريح العمال وتخفيض رواتب العديد من موظفيها، بما في ذلك العاملين في قوات الأمن الفلسطينية. وهي تسعى جاهدة للحصول على دعم دولي لممارسة الضغط على إسرائيل، ودقت ناقوس الخطر بشأن تدهور اقتصادها. ويُترك العديد من الفلسطينيين يتجولون في الشوارع دون عمل مربح، ويصبحون عرضة بشكل متزايد للانتقادات والاضطرابات الموجهة إلى كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وفي الوقت نفسه، يؤثر الحظر المفروض على العمال الفلسطينيين أيضًا على الاقتصاد الإسرائيلي. الغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين عملوا في إسرائيل قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول كانوا يعملون في قطاعات البناء أو الزراعة أو الضيافة. وكان الضرر الذي لحق بصناعة البناء شديدًا بشكل خاص لأنه كان يوظف حوالي 100 ألف فلسطيني - حوالي ثلث القوى العاملة في صناعة البناء في إسرائيل - بينما كان 80 بالمائة منهم يعملون في "الأعمال الرطبة" (الجص، والقولبة، والأرضيات، وما إلى ذلك). وبعد أن اكتسبوا الخبرة والسمعة الطيبة كعمال محترفين، فإن غيابهم يشكل مشكلة كبيرة لهذه الصناعة. ونتيجة لذلك، تباطأ قطاع البناء بشكل كبير منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، مع عدم بدء أي أعمال بناء تقريبًا وتعليق العديد من المشاريع أو التقدم ببطء. وحذرت نقابة المقاولين الإسرائيليين منذ أسابيع من التهديد الوشيك لصناعة البناء. علاوة على ذلك، فشلت محاولات العثور على عمال بديلين من إسرائيل أو الخارج إلى حد كبير بسبب الخبرة والكفاءة المهنية المطلوبة، فضلاً عن الحاجة إلى الإقامة في إسرائيل. ولا يتعجل الإسرائيليون للعمل في هذه الصناعات، كما أن استيراد العمال من دول شرق آسيا هي عملية تتطلب فترة طويلة من الاستيعاب والتدريب. وبما أن الطلب على الإسكان مستمر في النمو، فمن المرجح أن يؤدي عدم وجود بناء جديد إلى ارتفاع أسعار المساكن في السنوات المقبلة.

الاستنتاجات والتوصيات

وحتى وقت كتابة هذه السطور، لا تزال مذبحة 7 أكتوبر التي ارتكبتها حماس تؤثر على عملية صنع القرار الإسرائيلية. وتواجه

السلطة الفلسطينية، التي لم تدن بعد هذه الفظائع، التداعيات. العمال الفلسطينيون من الضفة الغربية الذين كانوا يعملون في إسرائيل يدفعون أيضًا ثمن ارتباطهم بحماس.

إن الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية يتدهور بسرعة. السلطة الفلسطينية غير قادرة على إيجاد مصادر دخل بديلة لتحل محل عائدات الضرائب التي تحتجزها إسرائيل، وفقدان الدخل من إسرائيل يلحق الضرر بالنشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية تحذر من انهيار وشيك، وكلها أمور خطيرة. مصدر قلق كبير للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية وبعض أعضاء الحكومة.

تستطيع إسرائيل، بل ينبغي لها، أن ترسم سياسة انتقائية وخاضعة للرقابة لمنح تصاريح العمل، مع التركيز على العمال الذين يشكلون الحد الأدنى من المخاطر الأمنية، مثل العمال الأكبر سنا والمتزوجين ولديهم أطفال، وأولئك الذين يشكلون المعيل الرئيسي لأسرهم. ومن الجدير بالذكر أن المناطق الصناعية المتاخمة للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية استمرت في تشغيل حوالي 10 آلاف عامل فلسطيني خلال الحرب. وبينما كان يُنظر إلى الصراعات العسكرية السابقة مع حماس على أنها تمكن الاقتصاد الفلسطيني من إعادة تشغيل نفسه وتطوير بنيته التحتية ومحركات النمو، فإن الاضطرابات التي أثارتها حماس جعلت من إعادة التأهيل والاعتماد على الدعم الخارجي الخصائص الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني، سواء الآن أو في المستقبل. المستقبل.

وبينما نقترب من شهر رمضان المبارك - وهو وقت يزداد فيه الطلب في السوق والتجمعات الاجتماعية - وسط أجواء متقلبة في الضفة الغربية، تتميز بالدمار والخسارة والغضب، يجب على إسرائيل أن تتخذ تدابير للحد من التوترات ومنع تصاعد العنف في الضفة الغربية. البنك الغربي. إن الإعلان عن العودة التدريجية للعمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، حتى لو تم تنفيذ العملية بعد شهر رمضان فقط، سيعيد بعض الشعور بالأمل للعديد من الفلسطينيين الذين يعتمدون على العمل في إسرائيل لكسب عيشهم.

* * *

i24NEWS: تقرير: هذا ما طلبته إسرائيل من الأردن كشرط لتمديد اتفاقية زيادة إمدادات المياه

توجهت المملكة الهاشمية مؤخرا الى إسرائيل بطلب تمديد اتفاقية زيادة إمدادات المياه لعام إضافي، والتي من المفترض أن تنتهي في شهر أيار/مايو. وذكرت هيئة البث الرسمية "كان" أنه تجري في إسرائيل خلال الأيام الأخيرة مشاورات بخصوص الطلب ولم يتم الرد عليه بالإيجاب، ويأتي هذا على خلفية التوتر بين البلدين بسبب الحرب في غزة.وأفادت "كان" أن إسرائيل نقلت رسالة إلى الأردن تضمنت عددا من الطلبات مقابل تمديد اتفاقية زيادة إمدادات المياه وهي :التخفيف من حدة تصريحات المسؤولين الأردنيين، بما يشمل وزراء ونواب برلمانيون، ضد إسرائيل- والتخفيف من التحريض داخل المملكة ضد إسرائيل، ونقلت رسالة بخصوص أهمية إعادة العلاقات بين البلدين الى شكلها الطبيعي، بما يشمل عودة سفراء البلدين الى عمان وتل أبيب. وحاول الأردنيون دفع الموضوع عن طريق الأمريكيين وعن طريق وزير الخارجية يسرائيل كاتس والذي شغل

في الماضي، منصب وزير الطاقة قبل ثلاث سنوات، حكومة بينيت-لابيد وافقت على مضاعفة إمدادات المياه السنوية من إسرائيل إلى الأردن من 50 مليون كوب، وفقا لاتفاقية السلام ، الى 100 مليون كوب.

وزارة الطاقة الإسرائيلية تدرس عدم تمديد اتفاقية المياه مع الأردن، بسبب التصريحات ضد إسرائيل التي أطلقها مسؤولون في المملكة على رأسهم وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي بخصوص الحرب في غزة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: ليس بالقوة أو القوة، ولكن بوقف تمويل المتهربين من الخدمة العسكرية

بقلم بنيامين بورات

لا يوجد أساس قانوني لإرسال شيكل ضريبي إلى المعاهد الدينية المليئة بالطلاب الذين يفرض عليهم القانون الحضور للخدمة العسكرية ومن بين الصدمات العديدة التي تعرض لها المجتمع الإسرائيلي منذ اندلاع الحرب، كانت الصدمة التي أصابت علاقاته مع الجمهور الحريدي. في الوقت الذي عانت فيه العديد من العائلات من الحزن، واضطر الجيش الإسرائيلي إلى تمديد خدمة كل من الجنود النظاميين وجنود الاحتياط، أصبحت مسألة التقاسم المتساوي لعبء الخدمة العسكرية أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. المجتمع الإسرائيلي يسأل الجمهور الحريدي: "هل سيأتي إخوانكم إلى الحرب بينما أنتم جالسون هنا؟".

وهذا السؤال أكثر تعقيدا في الوقت الحالي مما كان عليه في الماضي. اليوم، لم يعد هناك أي أساس قانوني واضح لتأجيل الخدمة العسكرية لطلاب المدارس الدينية. انتهى البند في قانون الخدمة العسكرية الذي يسمح بهذا الترتيب في يونيو 2023، ومنذ ذلك الحين لم يمنح الجيش الإسرائيلي أي تأجيل للخدمة. ولمنع التجنيد الفوري لطلاب المدارس الدينية، أصدرت الحكومة قرارًا (في 25 يونيو 2023) لتوجيه وزير الدفاع بعدم اتخاذ أي خطوات تجاه مثل هذا التجنيد. لكن هذا القرار ليس له سوى تطبيق مؤقت وسينتهي في نهاية مارس 2024. أي أنه لا يوجد أي ترتيب معمول به لتأجيل الخدمة العسكرية لطلاب المدارس الدينية لأكثر من نصف عام، وحتى قرار الحكومة المؤقت عدم صياغتها عمليا على وشك الانتهاء.

إن حقيقة توقف الجيش الإسرائيلي عن منح تأجيلات الخدمة لطلاب المدارس الدينية قد خلقت مشكلة أخرى، مشكلة قد تبدو بسيطة ولكنها في الواقع جوهرية للغاية: غياب أي أساس قانوني لتمويل المؤسسات التي يرتادها هؤلاء الطلاب. إذا لم يعد القانون ينص على التأجيل، فكيف يمكن لحكومة إسرائيل الاستمرار في تحويل التمويل إلى المدارس الدينية التي تضم الطلاب الذين بموجب القانون، يجب أن يرتدوا الزي العسكري ويخدموا في جيش الدفاع الإسرائيلي؟

استمعت المحكمة العليا إلى الالتماس الذي قدمته حركة الديمقراطية المدنية يوم الاثنين من الأسبوع الماضي. الحجة الرئيسية التي قدمها الملتمسون هي أنه لا يوجد أساس قانوني لتحويل الأموال إلى مؤسسات دراسة التوراة. يتم تحديد مستوى الدعم المالي المستحق لهذه المؤسسات وفقًا لعدد الطلاب الملتحقين بها، ومن الشروط أن يكون هؤلاء الطلاب قد حصلوا على تأجيل أو إعفاء من الخدمة العسكرية. نظرًا لأنه اعتبارًا من يوليو 2023، توقف الجيش الإسرائيلي عن إصدار

التأجيلات لطلاب المدارس الدينية الذين تقل أعمارهم عن سن الإعفاء، فلا يوجد أساس قانوني لتحويل الأموال إلى مؤسسات دراسة التوراة مع الطلاب الذين تقل أعمارهم عن 26 عامًا.

ويمكن أيضًا تقديم هذه الحجة بطريقة مختلفة وأكثر وضوحًا. والمشكلة لا تكمن فقط في تحويل الأموال دون أي أساس قانوني واضح، بل في تحويل الأموال إلى مؤسسات لا يؤدي طلابها الواجب الذي يفرضه عليهم القانون. وعلى سبيل المقارنة، تخيل أن الدولة كانت تدعم مؤسسة ثقافية لم تحصل على تصاريح السلامة اللازمة، أو لم تكن تدفع الضرائب اللازمة. كيف يمكن للدولة تحويل الأموال إلى المؤسسات التي لا يجوز قانونا لطلابها الالتحاق بها إذا لم يكملوا خدمتهم العسكرية؟

قد يُنظر إلى التركيز على شرعية تحويل الأموال إلى المدرسة الدينية على أنه تسليط الضوء على مخالفة بسيطة وإغفال القضية الأكبر المتمثلة في تجنيد طلاب المدارس الدينية. ولكن في الواقع، العكس هو الصحيح. إن تمويل مؤسسات دراسة التوراة هو السؤال الأكثر أهمية الذي يجب الإجابة عليه في الوقت الحالي، حيث يعيد المجتمع الإسرائيلي التفكير في علاقاته مع الجمهور الحريدي. وذلك لأنه إذا أردنا زيادة نسبة طلاب المدارس الدينية الذين يدخلون جيش الدفاع الإسرائيلي ويدخلونهم إلى سوق العمل، فيجب علينا أن ندرك أن الوسائل المناسبة للقيام بذلك ليست وسائل التنفيذ القانوني. لا تملك الدولة القدرة على إخراج الطلاب بالقوة من قاعات الدراسة وتجنيدهم في الجيش الإسرائيلي ضد إرادتهم. مثل هذا النهج من شأنه أن يجعل مسألة الخدمة العسكرية مسألة حياة أو موت بالنسبة للجمهور الحريدي، وهو الأمر الذي يفضلون التضحية بأنفسهم بدلاً من الإذعان له.

وبدلاً من ذلك، فإن الطريقة الأكثر فعالية لتغيير معدلات الخدمة العسكرية والمشاركة في القوى العاملة بين الشباب الحريديم هي من خلال الحوافز المالية، الإيجابية والسلبية على حد سواء - مثل التخفيض الكبير في التمويل المقدم لمؤسسات دراسة التوراة التي لا يخدم طلابها في الجيش. ; وإعطاء إعفاءات ضريبية لأولئك الذين يخدمون؛ وزيادة العبء الضريبي على أولئك الذين لا يفعلون ذلك. وبالتالي، فإن السؤال الذي يواجه المحكمة العليا، فيما يتعلق بشرعية تحويل الأموال إلى مؤسسات دراسة التوراة، يقربنا في الواقع من جوهر الأمر: كيفية إعادة كتابة العلاقات بين المجتمع الإسرائيلي والجمهور الحريدي، وكيفية تشجيع الاندماج الشباب الحريديم في المجتمع الإسرائيلي.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: من الذي يعتقد بيبي أنه يتألم عندما يطلب من السفارة عدم مساعدة غانتس؟

بقلم توفا هرتزل

كنت أعمل في السفارة الإسرائيلية في واشنطن العاصمة، لذا أستطيع أن أخبركم بمدى استحالة قيام السلك الدبلوماسي بعمله عندما يكون خارج نطاق الحلقة يتم تحديد مكانة السفير وبعثته الدبلوماسية من خلال قربه الملحوظ من قادة الدولة التي أرسلته، ومستوى اتصالاته في البلد الذي يخدمه. وفي حين أن بناء سمعة مهنية يحتاج إلى وقت وجهد، إلا أنه يمكن تدميره في غمضة عين، كما يحدث الآن، مع تعليمات رئيس الوزراء نتنياهو للسفارة الإسرائيلية في واشنطن بعدم التعاون مع زيارة الوزير غانتس. ويركز المعلقون الذين يحللون الوضع على العلاقات بين الرجلين وعلى مستقبل الائتلاف. بعد أن عملت

في تلك السفارة، أفكاري مع الموظفين المتفانين، بشأن الوضع المحرج، وخاصة فيما يتعلق بالضرر الذي لحق بقدرة السفارة المستقبلية على العمل كما ينبغي.

وفي واشنطن الفعالة، يكون لكل اجتماع هدف واضح. ويُطلب من من يطلبها تفصيل الموضوع، ولا يتردد الموظفون في القول إنه ليس مثيراً للاهتمام، أو أنه سيتم تخصيص 10 دقائق. وحدث أنني طلبت التحدث إلى أحد المشرعين وقيل لي إنني أستطيع المشي معها من مكتبها إلى مبنى آخر في الكابيتول هيل. إذا كان الوقت سلعة نادرة في عاصمة العالم الحر، فإن المعرفة هي عملتها. أنت لست في الحلقة؟ أنت غير ذي صلة. سوف نبتسم لك ونستمر، لأننا نضيع الوقت. هناك جزءان مهمان، وإن كانا غير جذابين، من دور الدبلوماسي، وهما الإعداد لاجتماعات كبار الشخصيات الزائرة، وتقديم التقارير إلى الوطن.

وأي وزير، مهما كان حكيما، لا يستطيع أن يكون مطلعا على تفاصيل كل المواضيع المطروحة، أو يعرف بدقة كيفية التعامل مع محاور محلي. ولهذا السبب، تمتلك السفارة موظفين مطلعين مهمتهم جمع المعلومات وإحاطة الزائر، وبالتالي ضمان الاستخدام الفعال والكفء للزيارة. من سيقوم بهذه المهام خلال زيارة غانتس؟ مسؤولين أميركيين؟ منظمات يهودية؟

مباشرة بعد هذا الاجتماع، يعود أحد الدبلوماسيين المشاركين إلى السفارة ويرسل تقريرا مفصلا إلى الوطن. لم يتم تصميم الملخصات لخدمة المؤرخين المستقبليين ولكن لتوفير أدوات للعمل - أي قارئ أدار شركة أو مؤسسة يعرف أهمية السجل. ومن الواضح أن هذا لن يحدث خلال الزيارة المرتقبة لأحد أعضاء مجلس الوزراء الحربي الإسرائيلي، حتى مع استمرار الحرب.

ومن المقرر عقد اجتماع مع نائبة الرئيس كامالا هاريس. وسواء كان الرئيس بايدن سيمد يده ويتجول أم لا، فمن المؤكد أن غانتس سيعقد اجتماعات مهمة. وسيتعين على السفارة المحرجة أن تبحث عن فتات من المعلومات عنهم، ربما من حاشية الزائر، أو ربما من محاوريه الأمريكيين.

ومن المأمول والافتراض أن غانتس سيخبر نتنياهو بما تم مناقشته، وأن القرارات ستتم متابعتها مع اللاعبين الأمريكيين المعنيين. من سيحصل على معلومات غير مباشرة، إذا حصل على الإطلاق؟ هؤلاء المبعوثون أنفسهم الذين تم إرسالهم إلى الخارج بسبب مهاراتهم المهنية، والذين يعتبر إذلالهم ضرراً جانبياً للوضع السياسي.

وربما يكون قرار غانتس بالسفر إلى أمريكا لا يتبع الإرشادات الرسمية. هل أدت أوامر رئيس الوزراء للسفارة إلى تقويض مكانة غانتس؟ على الاغلب لا. هل جعلوا نتنياهو يبدو تافهاً ومنتقماً؟ ربما. ولكن بالنسبة لي، فإن أهميتها الرئيسية تكمن في تقويض مكانة السفارة الأكثر أهمية في إسرائيل والإضرار المتعمد بقدرتها على العمل بشكل صحيح في وقت يواجه تحديات غير مسبوقة. بدأ نتنياهو صعوده إلى القمة كنائب للسفير في واشنطن. هل نسي مدى أهمية أن تكون السفارة مطلعة أم أنه يتذكر ولا يهتم؟

* * *

هآرتس: حماس: الإنزال الجوي يخلق فوضى وواشنطن تتخذه غطاء لمواصلة العدوان وللتغطية على تسليحها لإسرائيل

بقلم ينيف كوفوفيتش وجاكي خوري

ترجمة: صحيفة القدس العربي

مسؤولون كبار في الجيش يعتقدون أنه إذا لم يقرر المستوى السياسي الجهة التي ستنقل إليها المسؤولية عن تقديم المساعدات الإنسانية لسكان قطاع غزة فستتكرر أحداث مشابهة لما حدث في شمال القطاع. حسب وزارة الصحة التابعة لحماس، قتل 116 شخصاً في هذه الحادثة أثناء محاولة الوصول إلى شاحنة المساعدات التي كانت تحت حماية قوات الجيش الإسرائيلي. حسب أقوال هؤلاء المسؤولين، ثمة حاجة لوجود جسم سلطوي بديل لحماس في المواضيع المدنية ويكون مسؤولاً عن إدخال المساعدات الإنسانية.

في الأسابيع الأخيرة، حذر الجيش الإسرائيلي المستوى السياسي بأنه إذا لم تتخذ قرارات حول طريقة إدخال المساعدات إلى شمال القطاع ستتضرر شرعية مواصلة القتال من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. هذا الموضوع طرح في الكابينت المصغر والموسع عدة مرات، وجرت نقاشات حوله أيضاً مع الولايات المتحدة ومصر والأردن، التي تعمل على زيادة إدخال المساعدات إلى القطاع مع التأكيد على شمال القطاع.

أول أمس، بدأت الولايات المتحدة بإنزال المساعدات الإنسانية بطائرات نقل، وقالت مصادر أمريكية إن مساعدات أخرى سيتم إنزالها في الأيام القريبة القادمة.

وزارة الإعلام التابعة لحماس ردت على إنزال المساعدات، وقالت إن عدداً من الدول التي تفعل ذلك، بالأساس الولايات المتحدة، تستخدم هذا الأمر كغطاء لدعم استمرار القتال وتزويد إسرائيل بالسلاح. حسب حماس، فإن إنزال المساعدات يجبر السكان على الركض والبحث عن هذه المساعدات بطريقة تزيد الفوضى. "هم يتوقعون من 2.4 مليون شخص البدء في الركض ومحاولة أخذ ما يمكن أخذه. هناك من ينجحون في السيطرة على المساعدات في الوقت الذي لا يحصل فيه آخرون على شيء"، جاء في البيان. وأشارت حماس إلى أن المساعدات الجوية محدودة من حيث حجم الشحنة، وإن بعض الرزم لا تصل إلى أهدافها أو تتضرر بسبب سقوطها. الجيش الإسرائيلي يعارض موقف وزير المالية سموتريتش الذي طرح أن يتولى الجيش الإسرائيلي إدخال المساعدات. وحسب قول الجيش، فإن دخول القوات مع شاحنات المساعدات بصورة تؤدي إلى الاحتكاك مع آلاف السكان في القطاع سيعرض حياة الجنود للخطر. بعض وزراء الحكومة يعارضون تدخل حماس في إدخال المساعدات وتوزيعها، لأنه تدخل يمكن حماس من السيطرة على السكان.

واقترح جهاز الأمن بدائل أخرى لإدخال كمية أكبر من المساعدات للقطاع، منها نقل المسؤولية إلى رجال أعمال فلسطينيين يمكنهم إدخال الشاحنات. أمس، نشرت "نيويورك تايمز" أن إسرائيل نظمت 4 قوافل للمساعدات لشمال القطاع الأسبوع الماضي، منها التي انتهت بموت 118 فلسطينياً، بالتعاون مع عدد من رجال الأعمال في غزة. وثمة حل آخر تم طرحه، وهو إدخال المساعدات عن طريق البحر حيث يتم إنزال المساعدات في منطقة ميناء غزة، ومنه إلى مناطق أخرى في القطاع.

اعتبر الجيش الإسرائيلي أن حل هذه المسألة ورقة مساومة مع حماس في المفاوضات على صفقة تبادل المخطوفين. ولكن الآن بعد أن سربت جهات في المستوى السياسي أجزاء من النقاشات ومواقف الوزراء، قدرت جهات رفيعة في الجيش بأنه لم يعد بالإمكان استغلال هذه المسألة. نفس الجهات الرفيعة قالت إنه إذا تولى الجيش الإسرائيلي مسؤولية إدخال المساعدات، سيدرك السنوار بأن إسرائيل قدمت له ورقة بدون مقابل، وسيتشدد في شروطه لعقد الصفقة. وقدر قادة كبار في الجيش

أن المساعدات الإنسانية موضوع يقلق قيادة حماس لإدراكها أن استمرار الضائقة والجوع في القطاع سيوجه غضب الجمهور إليها، وخلق مراكز قوة في القطاع خارج سيطرتها.

الشاحنات التي دخلت إلى القطاع في الأسابيع الأخيرة تم ضمان حمايتها من قبل رجال شرطة حماس، الذين اهتموا قبل أي شيء آخر باحتياجات حماس، ثم نقلوا المساعدات للسكان. الولايات المتحدة طلبت من إسرائيل عدم المس برجال الشرطة المسالمين لمنع عمليات السلب والفوضى. وخلال أشهر، سمحت لهم إسرائيل بحماية الشاحنات. وهي حماية توقفت بعد أن اغتال الجيش الإسرائيلي مجدي عبد العال في 7 شباط، وهو قائد شرطة رفح ومسؤول عما يحدث في معبر رفح، إضافة إلى أن الجيش الإسرائيلي قتل عدداً من رجال الشرطة.

عندما بدأت الحرب كانت "الأونروا" الجهة المسؤولة عن إدخال المساعدات وتوزيعها، وبعد الكشف عن تورط بعض موظفيها في مذبحة 7 تشرين الأول، وعندما وجدت بنى إرهابية في مواقع الوكالة، توقفت بعض الدول عن تمويلها، وطلبت إسرائيل العثور على جهات أخرى تتولى إدخال المساعدات.

"الأونروا" حلت محل برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، التي كان عليها إدخال المساعدات الإنسانية إلى مصر لفحصها في معبر كرم أبو سالم، ثم إدخالها إلى القطاع. بعد دخول الشاحنات الأولى من قبل الأونروا، تمت مهاجمة السائقين، وتم الاستيلاء على بعض الشاحنات بالتهديد من قبل نشطاء حماس ونقلت إليها.

* * *

يديعوت أحرونوت: بملاحقتها القاضي كبوب.. لإسرائيل الكهانية: من يكترث لقاض يسبت في كنيس؟

بقلم ناحوم برنياع

انعقدت لجنة تعيين القضاة الخميس للبحث في تنحية قاضي المحكمة العليا خالد كبوب. في الأيام العادية، كان يمكن لمثل هذا الحدث أن يحظى بعناوين رئيسة في الصحف ويستهل نشرات أخبار التلفزيون. لكنها ليست أياماً عادية، بل مجنونة. مجرد البحث في تنحية قاضٍ يثبت مدى جنوننا.

قضية القاضي مثال من أمثلة عديدة على الشر والغباء ونزعة القوة التي تهدد بطمس الحياة هنا. هذا ما يحصل عندما يعمل الصحافيون كسياسيين ويعمل السياسيون كقضاة، وكل هذا تحت هالة مزيفة من الديمقراطية وحق الجمهور في المعرفة.

لم يكن لي شرف التعرف على القاضي كبوب حتى اليوم. لا كمتهم ولا كشاهد ولا كمدعٍ أو حتى صحافي. المجال الذي يختص به – مخالفات اقتصادية – بعيد عن مجالات عملي. المطالبة بتنحية القاضي عللت أنه وصل بأقدامه إلى تدشين مكاتب محامين لابنه وابنته، والتقطت له صور على خلفية صورته التي علقتها ابنته على حائط مكتبها. وبزعم المطالبين بالتنحية، فإنه بذلك تجاوز قواعد أخلاقيات المهنة للقضاة، التي تحظر على القاضي الترويج لأعمال تجارية خاصة، لأبنائه أو لغيرهم.

في نظرة سطحية، هو ادعاء محق: القاعدة قائمة والقاضي تجاوزها؛ أخطأ هو وابناه، لكن أي نظرة أكثر جدية قليلاً تكشف مدى سخافة الادعاء. إذا كان اسم قاض في المحكمة العليا يروج لحياة مهنية لمحامٍ، فيجب على أبناء أهارون باراك وإسحق زمير وآخرين، أن يحظروا فتح مكاتب محامين تحمل أسماء عائلاتهم. فليغيروا الأسماء أو يغيروا المهنة. وعلى الرغم من ذلك: من يكبد نفسه عناء الدخول إلى مكتب يحمل اسم كبوب لا يحتاج إلى صورة على الحائط كي يعرف من الأب وأين يعمل. بداية، فتشوا عن الرجل، وبعد ذلك وجدوا الصورة.

كل شيء يبدأ في منظمة يمينية تسمى "لفي"، وهي جمعية مسجلة، أهدافها المعلنة حقوق المواطن، والإدارة السليمة، وتشجيع الاستيطان. في الحيز اليميني – الديني تزدهر بضع منظمات كهذه: كل منها تغذي السياسيين وصحافيي اليمين بقصص خاصة به، بأعدائه، بمؤامراته. وقد قررت منظمة "لفي" استهداف القاضي المسلم الأول الذي يتبوأ منصباً في المحكمة العليا.

لماذا هو بالذات؟

لأنه عربي، مسلم؟ لأن تنحيته ستخلي مكاناً – ويا له من مريح – لقاضي عليا آخر من منتخب روتمان – لفين؟ لعل كل واحدة من هذه الإمكانيات صحيحة. الاهتمام الحماسي بحياة القاضي كبوب ولّد مؤخراً نشراً صاخباً آخر: فقد شوهد في مقهى كان فيه أيضاً رئيس بلدية تل أبيب رون خولدائي. لا أعتقد أن أحداً فكر بفحص مع من يجلس قاضي العليا نوعم سولبرغ في الكنيس يوم السبت، وكم من الوقت ولماذا.

الحملة ضد كبوب تأخذ إلهامها من اليمين واليسار؛ تأخذ من اليمين التطلع لإقصاء العرب وإخفائهم عن الميدان؛ ومن اليسار نزعة الطهارة وانشغالاً مهووساً لأخطاء آخرين حقيقية ووهمية. أما هذا الخليط فيعني الاضطهاد. إسحق كرويزر من حزب بن غفير، واوريت ستروك من حزب سموتريتش، يجلسان في لجنة تعيين القضاة. رئيس اللجنة يريف لفين، حليفهما. يفترض أن تحيي اللجنة الانقلاب النظامي من جديد: ما لم ينجح في الشارع والكنيست، سينجح من خلال تعيين قضاة عنهم في كل المستويات، من "العليا" حتى "الصلح". لقد أوقف لفين الخميس تصويت اللجنة لأنه شعر بأغلبية لترفيع قاضية. برأيه وبرأي الكهانيين، لم تعاقب متهمين عرب على نحو كاف. لا يعنيه المستوى المهني للقضاة بل أصلهم ودينهم وأفكارهم السياسية.

هكذا كان في بولندا وهنغاريا، وهكذا كان في سلسلة من الدول الفاشية. القتال في غزة وفي الشمال لا يهم متزمتي اليمين في الحكومة: لديهم حربهم الخاصة، الحرب على تغيير وجه الدولة. كل يوم وبشراه. مرة التعليم، ومرة الشرطة، ومرة تجنيد الحريديم، ومرة المواصلات، ومرة التفوق اليهودي، ومرة العنصرية.

ليس للإسرائيليين الذين يرون في هذه المسيرة خطراً وجودياً ترف إغماض العيون. في استعارة لقول بن غوريون الشهير، ينبغي أن نقاتل ضد حماس وكأنه لا توجد حكومة كهانية، ونقاتل الحكومة الكهانية وكأنه لا توجد حماس.

* * *

لبيد: نتنياهو لم يعد مؤهلا لإدارة دولة

قال زعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لبيد، الاثنين، إن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو "لم يعد مؤهلا لإدارة الدولة"، داعيا لإجراء الانتخابات بشكل "فوري". وأضاف في منشور على منصة "اكس": "رئيس وزراء لم يعد مؤهلا لإدارة دولة. ومن أجل الأمن، ومن أجل النصر (في غزة)، نحتاج إلى انتخابات الآن".

وكان نتنياهو أكد مرارا في الأسابيع الأخيرة رفضه إجراء الانتخابات في ظل الحرب، بينما تطاله انتقادات محلية ودولية بشأن موقفه من استمرار الحرب بينما يتساقط الأسرى الإسرائيليون قتلى في قطاع غزة دون مؤشرات واضحة عن اتفاق يضمن عودتهم.وتابع لبيد: " قال نتنياهو هذا الأسبوع إن الانتخابات الآن هي حلم أعدائنا. عكس ذلك يا سيدي، إن حلم عدونا هو أن تستمر في الخدمة". واعتبر لبيد أن إسرائيل أمامها خياران "حكومة سيئة وخطيرة ومتفككة وسامة، أو انتخابات تؤدي إلى حكومة جيدة ستعيد الأمن لشعب إسرائيل".وتابع: "ليس هناك ما يخيف (زعيم حماس في غزة يحيى) السنوار و(رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل) هنية أكثر من حقيقة أن تكون هناك حكومة إسرائيلية فعالة وآمنة وفاعلة".ووجه لابيد الاتهام لنتنياهو بـ"إدارة حملة ضد قادة الأمن الإسرائيلي لتوجيه اللوم لهم" بالمسؤولية عن إخفاق 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 في غرف قطاع غزة.

* * *

هآرتس: عندما ينتقد الصهاينة حلم الفلسطينيين بالعودة

بقلم ديمتري شومسكي

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

"لقد سئلت كثيراً عن موقف من حق العودة"، اعترفت حنين مجادلة في المقال الذي نشرته في "هآرتس" قبل شهر تقريباً ("هآرتس"، 1-2).

مجادلة تركت هذا السؤال دون جواب. ولكن أنا أعتقد أنه سؤال بلاغي عندما يتم توجيهه إلى شخص لديه وعي قومي فلسطيني. من الطبيعي أن هذا الشخص يأمل من أعماقه عودة أبناء شعبه إلى الأرض التي يعتبرها الوطن التاريخي والقومي للشعب الفلسطيني. بالضبط مثلما يأمل صاحب الوعي القومي اليهودي الصهيوني من أعماقه عودة شعبه إلى الأرض التي يعتبرها الوطن التاريخي والقومي للشعب اليهودي.

إن المقارنة بين روح العودة لدى الفلسطينيين وروح العودة لدى الصهاينة هي بالضبط في محلها.

في الحقيقة أتباع القومية الفلسطينية اعتادوا على قوننة روح العودة، مع تطبيق قرار الجمعية العمومية في الأمم المتحدة 194 الصادر في 11 تشرين الثاني 1948 على أحفاد الفلسطينيين الذين هربوا من وطنهم أو تم طردهم في حرب الاستقلال.

لكن كلما ابتعدنا في الزمن عن أيام النكبة فإنه سيظهر بوضوح أكثر فأكثر أن القضية التي أمامنا هي غير قانونية، بل قضية قومية وأيديولوجيا واضحة، حيث إنه في نهاية المطاف حتى التفسير القانوني الواسع لحق العودة، الذي يمكن أن يخطر بالبال، من المحتمل أن يتبين أنه دون أسنان بعد عدة أجيال، وسينهار بالكامل في مواجهة مبررات العقل السليم، مثل الادعاء بالتقادم.

القومية والوعي القومي في المقابل، تعمل ليس من خلال العقل السليم، بل من خلال المشاعر والتوق.
خطاب الحقوق التاريخية خلافاً لخطاب الحقوق القانونية لا يعترف بالتقادم. بالعكس، كلما مرت السنون فإن ذكرى ضياع الوطن تحصل على المزيد من هالة القدسية التي تلائم الروح القومية القديمة، ومن مثلنا نحن الصهاينة يعرفون ذلك.
اللاجئون الفلسطينيون وأعضاء الحركة الوطنية الفلسطينية الذين يتمسكون بحق العودة الجماعي للاجئين يذكرون الصهاينة أكثر فأكثر مع مرور السنين، لا سيما صهاينة قبل النكبة. العفو. مثلما أن الصهاينة في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي عملوا بلا كلل على خلق أكثرية يهودية بين النهر والبحر، هكذا أيضاً أتباع الوطنية الفلسطينية الذين يؤيدون الآن التطبيق الكامل لحق العودة يحلمون بخلق أكثرية عربية – فلسطينية كبيرة وواضحة "من النهر إلى البحر."
قبل بضع سنوات أجريت محادثة ممتعة مع شخصية عامة مثقفة، عربية إسرائيلية، حول تحدي قانون القومية.
وقد تساءلنا بشكل خيالي كيف يمكن أن تكون الصيغة العادلة والصحيحة كأساس لقانون القومية حول الطابع السياسي – الاجتماعي في دولة إسرائيل.
أنا اقترحت التعريف الآتي: دولة إسرائيل هي دولة كل مواطنيها، يهود وعرب، وتعكس حق تقرير المصير للقومية اليهودية الإسرائيلية وحقوق الأقلية القومية الفلسطينية العربية.
رداً على ذلك تصبب محدثي عرقا بسبب عدم الرضا وتساءل: "لماذا اقلية"، و"ماذا لو..."، على الفور توقف وهو محرج.
كان من الواضح لي كيف كان محدثي سينهي جملته. "وماذا لو أننا لم نبقَ إلى الأبد أقلية؟ ماذا إذا تحقق حق العودة ذات يوم بشكل كامل؟."
هذا الأمر أثار بي ابتسامة عريضة. أنا لم أتمكن من تشخيص حوار موازٍ هنا لمقاومة التيار الرئيس في أوساط صهيونية الاستيطان اليهودي في فترة الانتداب من أجل تشكيل مجلس تشريعي مشترك بين الأكثرية العربية والأقلية اليهودية، مقابل التنازل عن حلم الهجرة غير المحدودة وخلق أكثرية يهودية.
نحن اليهود الإسرائيليين، الذين نتوق إلى تحويل السكان العرب إلى "أرض إسرائيل التاريخية" من أكثرية إلى أقلية، كان المبدأ الأساسي الملزم في حركتنا القومية الاستيطانية هو أننا الأخيرون الذين يحق لهم الاستغراب من تمسك الفلسطينيين بالحلم الوطني الفلسطيني لجعلنا أقلية قومية صغيرة في "فلسطين التاريخية."
مع ذلك، بسبب أن الفلسطينيين هم ضحايا الظلم التاريخي الذي كان ينطوي على تجسيد الصهيونية، التي في ظلها تحولوا من أكثرية إلى أقلية (في وطنهم) وإلى لاجئين (في وطنهم وخارجه)، فإنه يجب على الفلسطينيين الآن تفهم مشاعر اليهود الإسرائيليين الذين يعارضون عودة الفلسطينيين في الشتات بشكل جماعي، والتنازل عن هذا الحلم.
يجب عليهم رفض فكرة التطبيق الكامل لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى المنطقة التي توجد بين النهر والبحر، واقتصار ذلك في داخل حدود الدولة الفلسطينية على حدود حزيران 1967.
هذا ليس نتيجة التصالح العملي مع الواقع فقط، بل أيضاً من خلال تبني موقف سياسي - أخلاقي مبدئي وهو أن الناس الذين عاشوا وما زالوا يعيشون فقدان الوطن، يجب عليهم عدم السعي إلى إعادة إنتاج هذا الظلم تجاه الآخر.

* * *

ليست الكارثة الأمنية التي وقعت في 7 أكتوبر – تحت ورديتهم؛ ليس المخطوفون المحتجزون منذئذ لدى "حماس" في غزة؛ ليست الحرب متعددة الجبهات التي تكلف حياة مئات جنود الجيش وتشوش حياة عشرات آلاف العائلات؛ ليس مئات آلاف المخلين؛ ليس الاقتصاد المنهار؛ ليست الدعوى في محكمة العدل الدولية في لاهاي ونبذ إسرائيل في الأسرة الدولية. شيء من كل هذا لم يدفع وزير العدل يريف لفين والعصابة الإجرامية تحت الأسوأ بين رؤساء الوزراء في إسرائيل، بنيامين نتنياهو لأن يشيح نظره عن الهدف: استكمال الانقلاب النظامي كي يتيحوا لأنفسهم عمل كل ما يحلو لهم بلا كوابح.

احد الأهداف العليا للانقلاب النظامي هو تحقيق سيطرة في تعيين القضاة. لما كانت محاولة تغيير تركيبة اللجنة للتشريع صدت بفضل الاحتجاج، حاول لفين منع انعقاد اللجنة. لكن التماسا إلى العليا اجبره على أن يعقدها. فانعقدت اللجنة بالفعل، لكن المحاولات للتحكم بها سياسيا، وفقا لاتجاه روح التفوق اليهودي للكهانيين في اللجنة بأدوارهم السياسية المختلفة، تتواصل.

يوم الخميس الماضي، منع لفين تصويتا على انتخاب قضاة إلى المحكمة المركزية في القدس كي يصد ترفيع قاضية الصلح جوليا سكيبا – شبيرا. لقد فهم لفين ببساطة أنه لن ينجح في منع ترفيعها. فماذا يفعلون في اليمين حين لا تعطيهم الديمقراطية النتائج المرجوة؟ يخربونها. الأزعر البيروقراطي استخدم صلاحياته كرئيس للجنة كي يقرر جدول أعمالها، وألغى التصويت. إذ ماذا يساوي التصويت إذا لم نكن نتحكم بنتائجه؟

لماذا استهدفت سكيبا – شبيرا؟ لأنها في نظر ثلاثي اليمين المتطرف في اللجنة – لفين، الوزيرة أوريت ستروك من الصهيونية الدينية والنائب اسحق كرويزر من عظمة يهودية – وفي نظر الكهاني الرئيس، وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، فإن القاضية تخفف على المشبوهين العرب.

سكيبا – شبيرا ليست القاضية الوحيدة التي نالت معالجة عصابة الكهانيين. فقبل أسبوعين حرص الثلاثي على منع ترفيع نائبة رئيس محكمة الصلح في حيفا، تل تدمور – زمير، إلى المحكمة المركزية في المدينة، لأنه وفقا لمسطرة التفوق اليهودي لديهم فرضت عقوبات خفيفة جدا على المدانين في مخالفات عنف في حملة حارس الأسوار. حسب فكرهم المشوه فإن على القضاة أن يأخذوا بالحسبان قومية المتهم، أن يتشددوا مع العرب وان يخففوا على اليهود. من لا يسير على الخط – فإن طريقه المهنية ستصد.

نتنياهو، لفين وعصاباتهما لم يهجروا خطتهم لتخريب الديمقراطية كي يدفعوا قدما بـ"أبرتهايد" إسرائيل الكاملة. إن إسقاطهم من الحكم لم يسبق إن كان ملحا أكثر.

* * *

الشاباك يحض حكومة نتنياهو على اتخاذ قرار بشأن فرض قيود على الصلاة في الأقصى خلال رمضان

ترجمة: موقع عرب 48

* * *

بن غفير يطالب بوقف المفاوضات مع حماس وشن هجمات أقوى على غزة

بن غفير يدعو نتنياهو لإصدار أوامر بوقف المفاوضات غير المباشرة التي تجريها الحكومة الإسرائيلية مع حركة حماس، في محاولة للتوصل إلى اتفاق على تبادل أسرى ووقف مؤقت لإطلاق النار في قطاع غزة.

طالب وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، أمس الإثنين، بانسحاب إسرائيل من المفاوضات التي تهدف للتوصل إلى اتفاف على هدنة مؤقتة في قطاع غزة وصفقة تبادل أسرى مع حركة حماس، وشدد على ضرورة تصعيد الهجمات التي تشنها إسرائيل على غزة، في إطار الحرب المدمرة التي تشنها على القطاع الفلسطيني منذ 150 يوما.

جاء ذلك في تصريحات صدرت عنه خلال اجتماع لكتلة الليكود، وقال بن غفير إن "حماس تتعمد المماطلة في المحادثات والمفاوضات وهدفها أن نستمر في إجراء المفاوضات حتى في رمضان أو أن نتوقف بسبب رمضان ويتوقف كل شيء"، في إشارة إلى مطلب حركة حماس بأن تشمل أي صفقة مع الاحتلال مسارا لوقف الحرب على غزة.

وتابع بن غفير إن حركة حماس تسعى كذلك لاستغلال شهر رمضان لتصعيد "الضغوط الدولية على دولة إسرائيل ويضغط أكثر وأكثر على ضرورة وقف الأنشطة العسكرية في رمضان. وفي الوقت نفسه، تعمل الحركة على دعم وتحفيز عناصر في يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلة) وفي أوساط عرب إسرائيل (فلسطينيو 48) على العمل خلال رمضان."

وانتقد مماطلة حكومة نتنياهو في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحرب على غزة ودخول المصلين إلى المسجد الأقصى، وقال: "هذه المماطلة لا تدفع إلى عودة الرهائن، بل تعرض جنودنا للخطر الأمني، موقفنا، تصورنا، يجعلهم ينظرون إلينا ونحن نصبح أكثر ضعفا على نحو تدريجي."وأضاف "لذلك نرى أنه من الضروري إصدار أوامر بوقف المفاوضات والانتقال فورًا إلى مرحلة أقوى وأشد في القتال". وتابه "وفي الوقت نفسه، يجب الإعلان عن فرض القيود على جبل الهيكل (المسجد الأقصى) التي أوصيت بها أنا والشرطة الإسرائيلية"، مدعيا أن "هذه القيود تهدف في المقام الأول إلى حماية أمن مواطني إسرائيل."وقال: "ليس كل عرب إسرائيل، أعداء، لكن بعضهم من أنصار 'داعش'، وبعضهم أعضاء في الحركة الإسلامية، وبعضهم عناصر تريد المساس بأمن مواطني إسرائيل. يجب علينا تصعيد قوة الحرب، وبهذه الطريقة فقط سننتصر."

وألغى نتنياهو المداولات مع قادة الأجهزة الأمنية والتي كان من المقرر عقدها، مساء اليوم، وكانت الأجهزة الأمنية ستقدم خلال هذه المداولات تقارير تفيد بأن "احتمال حدوث تدهور أمني في الضفة الغربية مرتفع، وإذا حصل ذلك فإن ثمة شكا إذا كنا سنتمكن من إيقافه في موازاة القتال وانتشار القوات في عدو جبهات"، أي في قطاع غزة ومقابل الحدود اللبنانية.

أجرى رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هيرتسي هليفي، ورئيس الشاباك، رونين بار، والمفتش العام للشرطة، يعقوب شبتاي، مساء أمس، الأحد، تقييمات مشتركة للوضع مع اقتراب حلول شهر رمضان، بهدف تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية الثلاثة، "والجهوزية العملياتية لمواجهة أي سيناريو، إلى جانب الرغبة بالسماح بحرية العبادة" في المسجد الأقصى للمواطنين العرب في إسرائيل ولعدد محدود من الفلسطينيين في الضفة الغربية وتحت قيود أمنية.

وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أن الجيش الإسرائيلي والشاباك يصران على موقفهما بعدم فرض قيود على دخول فلسطيني الـ48 إلى المسجد الأقص خلال رمضان، ويطالبان بإجراء مداولات بهذا الشأن مع نتنياهو، بعد أن قرر الأخير تحديد عدد المصلين من المواطنين العرب في المسجد الأقصى خلال رمضان، بعد ضغوط بن غفير.

* * *

تقرير: عودة الخلافات السياسية والاجتماعية الإسرائيلية تمنع إعادة المناعة الاجتماعية

"التعبير عن الخلافات السياسية يزداد تطرفا حيال التوازن بين هزم حماس بواسطة 'انتصار عسكري مطلق' وبين جهود تحرير المخطوفين. وكذلك كفاح عائلات المخطوفين ضد الحكومة يتصاعد ويهدد بتحوله إلى طابع سياسي"

لفت تقرير صادر عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب أمس الإثنين، إلى أنه في الأسابيع عادت الخلافات والشروخ السياسية والاجتماعية في إسرائيل إلى مقدمة الخطاب العام والإعلامي، بعد شهور تركز خلالها على الحرب على غزة وإنشاء صورة وهمية لوحدة قومية حول أهداف الحرب. ووفقا للتقرير، فإنه "تتغلغل مؤخرا مظاهر مألوفة من فترة الأزمة السياسية – الاجتماعية، التي نشأت في أعقاب الإصلاح / الانقلاب القضائي / النظامي، بشكل فظ إلى الخطاب العام، في مجموعة متنوعة من القضايا، وبضمنها كتلك المتعلقة مباشرة بإدارة الحرب."

وأشار التقرير إلى بروز "سرديات التقاطب والشروخ السياسي التي ميزت المجتمع الإسرائيلي في الماضي. ويتم التعبير عن هذه الشروخ في سياق سلم أولويات الحكومة وشكل أدائها، وكذلك في سياق القضايا المدنية للحرب، كتلك التي تتناول المصادقة على ميزانية الدولة بالقراءة الأولى (ورصد ميزانية فئوية لأحزاب الائتلاف) أو بتعديل قانون الخدمة العسكرية، دون تطرق كاف لتعويض الذين يؤدون الخدمة من جهة، ولتجنيد الحريديين – والعرب – من الجهة الأخرى. وذلك، إلى جانب قضايا قديمة، متعلقة بتبادل الإهانات بين سياسيين، وكذلك اتهام رئيس الحكومة كأنه معني باستمرار الحرب بسبب اعتبارات سياسية ولا يمنح أولوية عليا لتحرير المخطوفين، الذين بمعظمهم ليسوا جزءا من قاعدته الانتخابية."

واعتبر التقرير أن "التعبير عن الخلافات السياسية يزداد تطرفا حيال التوازن بين هزم حماس بواسطة 'انتصار عسكري مطلق' وبين جهود تحرير المخطوفين. وكذلك كفاح عائلات المخطوفين ضد الحكومة يتصاعد ويهدد بتحوله إلى طابع سياسي."وأضاف التقرير أنه "يبرز استئناف المظاهرات التي تدعو إلى استقالة رئيس الحكومة، وتعلن عزمها تصعيد الاحتجاجات السياسية تدريجيا."

واعتبر التقرير أن عودة الخلافات السياسية "تشكل بالأساس عاملا سلبيا بكل ما يتعلق بمناعة المجتمع الإسرائيلي وقدرته على إدارة حرب صعبة وطويلة. ومن شأن مظاهر التقاطب أن تضع مصاعب أمام المجتمع الإسرائيلي كي ينهض من الأزمة، وبينها: المس بالتضامن الاجتماعي؛ ترميم الدمار في جميع المجالات؛ مؤشرات التفاؤل والأمل في المجتمع اللذان يشكلان عنصران مركزيان في المناعة الاجتماعية؛ تحول خطاب التقاطب إلى العنف بين الفئات الاجتماعية." وخلص التقرير إلى أن "عودة الخطاب السياسي من شأنها أن تشكل عاملا سلبيا كبيرا على بناء المناعة الاجتماعية بهدف انتعاش المجتمع الإسرائيلي من الأزمة الشديدة. ومن أجل تقليص هذه التأثيرات السلبية، يتعين على صناع القرار في إسرائيل أن يمتنعوا بقدر الإمكان

عن خطاب سياسي مسموم وعن تعميق الشرخ والانقسام داخل المجتمع الإسرائيلي عموما، وبما يتعلق بقضايا الحرب بشكل خاص."

* * *

سموتريتش : واشنطن تسعى لدق "إسفين" في الحكومة

ترجمة: وكالة سما الاخبارية الفلسطينية

اتهم وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، الاثنين، واشنطن بالسعي لـ "دق إسفين" في الحكومة، عبر دعوتها الوزير في المجلس الوزاري الحربي بيني غانتس، لزيارتها دون موافقة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وقال سموتريتش في بيان : "سافر الوزير غانتس بمفرده لزيارة واشنطن، ومن المؤسف أن هذه الرحلة لم يتم تنسيقها مسبقا مع رئيس الوزراء نتنياهو."وأضاف: "ولا يخفى على أحد أن الإدارة الأمريكية تسعى إلى وقف الحرب (على غزة،) والاعتراف بالدولة الفلسطينية."واعتبر أن "غانتس هو الحلقة الضعيفة"، مشيرًا إلى أنه استضاف (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) أبو مازن في بيته، وهو بمفهومه الأساسي يؤيد الدولة الفلسطينية، وقد عبّر عن ذلك مرات عديدة في الماضي."

ورأى سموتريتش أن "الإدارة الأمريكية تتطلع إلى دق إسفين في الحكومة والمجتمع الإسرائيلي بمساعدة غانتس"، وفق تعبيره. ولفت وزير المالية الإسرائيلي إلى أن "غانتس يلعب في مصلحة إدارة (الرئيس الأمريكي جو بايدن، وهو في الواقع يروّج لخطتهم لإقامة دولة فلسطينية." كما دعا "غانتس إلى التعبير علانية على الأراضي الأمريكية، عن التزامه بقرار الحكومة الإسرائيلية والكنيست الإسرائيلي، المعارض لإقامة دولة فلسطينية."

وتأتي زيارة غانتس إلى واشنطن في ظل تقارير أمريكية، تفيد بأن "صبر الإدارة الأمريكية بدأ ينفد تجاه سلوك نتنياهو في الحرب والادعاءات بأنه مقيد من قبل شريكيه في الحكومة (وزير الأمن القومي) إيتمار بن غفير و(وزير المالية) بتسلئيل سموتريتش"، وفق صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية.

ووصل غانتس، الأحد، إلى واشنطن في زيارة من المقرر أن يلتقي خلالها نائبة الرئيس الأمريكي كامالا هاريس، ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان.

ونقلت هيئة البث الإسرائيلية، الأحد، عن مسؤولين في مكتب نتنياهو، قولهم، إن الأخير يعارض الزيارة، وطلب من السفير الإسرائيلي في واشنطن مايكل هرتسوغ عدم التعامل مع الزيارة على أنها رسمية.

أما وزيرة المواصلات من حزب "الليكود" ميري ريغيف، فقالت لهيئة البث الإسرائيلية: "لم يكن على غانتس أن يوافق على السفر والذهاب من وراء ظهر نتنياهو في مثل هذا الوقت المتفجر."

في حين وجّه الكاتب البارز في صحيفة "معاريف" الإسرائيلية بن كسبيت انتقادات إلى نتنياهو لمعارضته الزيارة.وقال بن كسبيت عبر إذاعة 103 FMالمحلية، الاثنين: "لم تتم دعوة نتنياهو إلى البيت الأبيض، وطالما لم تتم دعوته فلن يسافر أحد، وهذا هو الرجل الذي اختطف بلدًا."

وأظهرت استطلاعات الرأي العام في إسرائيل في الأشهر الماضية، ارتفاع شعبية غانتس، زعيم حزب "الوحدة الوطنية"، حيث تفضله أعداد متزايدة من الإسرائيليين على نتنياهو لتولي منصب رئاسة الحكومة.

ومنذ اندلاع الحرب في قطاع غزة، في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أفادت تقارير إعلامية بوجود خلافات عميقة بين

نتنياهو وغانتس الذي انضم إلى مجلس الحرب بعد اندلاعها بعدة أيام.ومن أهم تلك الخلافات بحسب تقارير إعلامية إسرائيلية، أمور تتعلق بكيفية إدارة الحرب، وملف الأسرى الإسرائيليين في غزة، وخطط اليوم التالي لانتهاء الحرب.
ومنذ ذلك التاريخ، تشنقوات الاحتلال الإسرائيلي حربا مدمرة على قطاع غزة، خلفت عشرات آلاف الضحايا معظمهم أطفال ونساء، إلى جانب كارثة إنسانية غير مسبوقة، وفق بيانات فلسطينية وأممية، ما أدى إلى مثول إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بتهم ارتكاب "إبادة جماعية" لأول مرة منذ تأسيسها في 1948.

* * *

ضباط إسرائيليون يستشيرون محامين استعداداً لتحقيقات بشأن إخفاق 7 أكتوبر

بدأ عدد من ضباط جيش الاحتلال الإسرائيلي باستشارة محامين، استعداداً لتحقيقات حول الحرب الحالية، وإخفاق 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في ظل قلق من أن تستخدم أقوالهم فيها ضدهم خلال تحقيق رسمي قد يعقد في وقت لاحق خلال العام الجاري. وأوضحت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أمس الاثنين، أن محامين عسكريين بدؤوا بمرافقة قضائية لضباط في جيش الاحتلال سيتم التحقيق معهم في الأيام القليلة القادمة ضمن إجراءات تحقيق أعلنه رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال هرتسي هليفي، قبل نحو أسبوعين.والحديث هنا عن تحقيق داخلي في الجيش، وهناك تحقيقات من جهات إسرائيلية خارجية أخرى ستُجرى لاحقاً. وتوفّر المرافعة (الدفاع) العسكرية للضباط والجنود الذين سيُحقَّق معهم في مختلف الأقسام، وكذلك لمختلف الأذرع في الجيش وأجهزته، محامين عسكريين يخدمون في قوات الاحتياط والخدمة المنتظمة والذين سيرافقونهم طوال عمليات التحقيق.

تحقيقات 7 أكتوبر: خطوة استثنائية

ويدور الحديث عن خطوة استثنائية من حيث حجمها وشكلها، ناجمة عن مخاوف تورّط الضباط أنفسهم بالإفادات التي سيقدّمونها لضباط كبار، والتي ستتناول الظروف التي أدت إلى أحداث 7 أكتوبر وطريقة التصرف واتخاذ القرارات، في اليوم الذي بدأت فيه الحرب وكيفية إدارة العمليات الحربية التي أعقبت ذلك.
ولفتت الصحيفة العبرية إلى أن هذه التحقيقات ستنتهي، وفق التوقعات، في شهر مايو/ أيار المقبل، وستعرض على الجهات المختصة وعلى الجمهور، وستشكل مدخلاً تستند إليه لجنة التحقيق الرسمية في الحرب، التي من المنتظر أن تعقد لاحقاً خلال هذا العام، في حال لم تعرقل الحكومة ذلك، ولم تماطل بتشكيلها.ويعني ذلك، أن الأقوال التي سيدلي بها الضباط الخاضعون للتحقيقات قد تُستخدم ضدهم في لجنة التحقيق الرسمية، وفي أي تحقيقات أخرى لاحقة، ورفض عدد من كبار الضباط في الجيش الإسرائيلي المباشرة بتحقيقات في بداية الحرب، حول الإخفاقات التي أدت إلى اندلاع الحرب.
ومن المنتظر أن تشهد التحقيقات اتهامات متبادلة بين جهات عدة في الجيش والأجهزة الاستخبارية والقيادة الجنوبية في الجيش، وقد تطاول الاتهامات جهاز الأمن العام (الشاباك). وجرت تحقيقات داخلية في وحدات الجيش نفسها في وقت سابق، من أجل عدم نسيان ما حصل في الأيام الأولى من الحرب.وسيوفّر قسم الاستشارة القانونية العسكرية مرافقة قانونية لمئات الضباط الضالعين بالأحداث، جزء منهم من شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، ومن بينهم أيضاً، عدد من كبار الضباط، والجنود.

ونقلت الصحيفة العبرية عن مصدر قانوني عسكري لم تسمّه، قوله "هناك حقوق كثيرة لمن يُحقّق معهم، والمرافعة العسكرية لديها تفويض بتقديم المشورة للضباط الذين سيُحقّق معهم من لجنة تحقيق حكومية."وأضاف المصدر: "هناك

حافز لدى الضباط بتحمّل المسؤولية، لكن ليس عليهم جميعاً الاستقالة جماعياً، بعد أن يفهموا تأثير سلوكهم. بالإضافة إلى ذلك، سيكون هناك الكثير من تبادل الاتهامات داخل الجيش أيضاً، لذلك يجب على كل جندي وضابط أن يفهم معنى كلامه أمام المحققين."

* * *

استطلاعات

استطلاع: أغلبية ترى أن نتنياهو يطيل أمد الحرب لتمسكه بالسلطة

ترجمة: موقع عربي21

أظهر استطلاع جديد أن أغلبية إسرائيلية تعتقد أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، يطيل أمد الحرب في غزة، لاعتبار بقائه في السلطة، فيما كشف الاستطلاع أن وزير مجلس الحرب بيني غانتس يتقدم على كل منافسيه في حال أجريت الانتخابات.
وكشف الاستطلاع الذي أجرته القناة 13 العبرية، أن 53% من الإسرائيليين يرون أن البقاء السياسي هو الدافع وراء إطالة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الحرب على غزة، فيما يعتقد 35% أن نتنياهو مستمر في الحرب لغايات "النصر الحاسم."
وأظهر الاستطلاع الذي نشرت نتائجه الأحد، أن "المعسكر الوطني" بزعامة غانتس، سيكون أكبر المستفيدين في حال تقرر إجراء انتخابات مبكرة، وسيحصد 39 مقعدا في الكنيست بفارق يصل إلى 22 مقعدا عن أقرب منافسيه، فيما يحل الليكود بزعامة رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو، في المركز الثاني بحصوله على 17 مقعدا.

وبيّن الاستطلاع أن حزب "يش عتيد" برئاسة زعيم المعارضة يائير لبيد، يواصل كذلك تراجعه بحيث يقتصر تمثيله البرلماني في انتخابات تجرى اليوم على 12 مقعدا، في حين يحصل حزب "عوتسما يهوديت" المتطرف، برئاسة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، على 9 مقاعد.
ويحصل كل من "يسرائيل بيتينو" برئاسة أفيغدور ليبرمان، و"شاس" بزعامة أريه درعي، على 9 مقاعد برلمانية، في حين تحصل كتلة "يهوديت هتوراه" التوراتية على 7 مقاعد؛ فيما تحصل كل من "الصهيونية الدينية" و"القائمة الموحدة" على 5 مقاعد، ويحصل كل من حركة "ميرتس" وتحالف الجبهة العربية للتغيير على 4 مقاعد. وبيّن الاستطلاع أن معسكر نتنياهو يحصل على 47 مقعدا، في حين تحصل أحزاب المعارضة الحالية على 73 مقعدا، وفق موقع "عرب 48." ويعتقد 35% من المشاركين في الاستطلاع أن على غانتس و"المعسكر الوطني" الاستقالة من الحكومة، مقارنة بـ 46% يعتقدون أن عليهم البقاء.
ويواصل الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، لليوم الـ150 على التوالي، عبر شن عشرات الغارات الجوية والقصف المدفعي والأحزمة النارية، مع ارتكاب مجازر دامية ضد المدنيين، وتنفيذ جرائم مروعة في مناطق التوغل، وسط وضع إنساني كارثي، نتيجة الحصار، ونزوح أكثر من 90 بالمئة من السكان.

* * *